

Distr.: General
13 July 2020
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

1 - طلب إليَّ مجلس الأمن، في قراره 2506 (2020)، أن أقدم، بحلول 10 تموز/يوليه 2020، تقريرا عن مساعي الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية. وحث المجلس، في ذلك القرار، الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على تجديد إرادتهم السياسية والتزامهم بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة. وشجع المجلس زعيمي الطائفتين على موافاة بعثتي للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من القرار 2506 (2020)، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرتين 5 و 6، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إلي أن أدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريري. وقد أُرفقت بهذا التقرير الإحاطتان اللتان قدمهما الزعيمان.

2 - ويركز هذا التقرير على ما استجد من تطورات في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 18 حزيران/يونيه 2020، حيث يقدم معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثَتي للمساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص بشأن قبرص، إليزابيث سبيهار. ويتضمن أيضا آخر المستجدات عن المشاورات التي تجريها بالنيابة عني واحدة من كبار موظفي الأمم المتحدة، جين هول لوت.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - أعربتُ، في تقريري السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2019/883)، عن الأمل في أن يتسنى التوصل إلى تسوية دائمة لمشكلة قبرص. ورحبت بالتحاور البناء للجانبين والدول الضامنة وسائر الأطراف المعنية مع السيدة لوت وشددت على أن آفاق السلام هي، في نهاية المطاف، بأيدي الجانبين. وحثثت الأطراف على استخدام الفترة المقبلة على نحو مثمر والاستفادة من المشاورات لوضع الأساس لالتزامات جديدة لا لبس فيها لتحقيق تسوية سلمية. وفي هذا الصدد، كررت دعوتي للطرفين إلى النظر على نحو بنَّاء في إطار النقاط الست الذي كنت عرضتُه في 30 حزيران/يونيه 2017.

4 - وكما ذكرت في تقريري السابق عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2020/23)، عقدت اجتماعاً مشتركاً غير رسمي مع زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيادِس، وزعيم القبارصة





الأتراك، مصطفى أكِنجي، في برلين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أجتمع فيها مع الزعيمين معا منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص في كران – مونتانا في تموز/يوليه 2017. وأتاح الاجتماع فرصة هامة لتقييم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص بعد مرور عامين ونصف العام تقريبا.

5 - وفي أعقاب الاجتماع الذي عُقد في برلين، وبناء على التنفيذ الناجح لتدابير رئيسية لبناء الثقة خلال عام 2019، حول الجانبان جهودهما نحو اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين وكرسا اهتماما أكبر للطرق التي يمكن أن تساعد بها هذه اللجان في تعزيز الثقة والتواصل بين الجانبين وتحسن حياة القبارصة اليومية. وفي إطار اللجان وبحضور نائبة مستشاري الخاص، التقى الزعيمان ثلاث مرات بعد اجتماعهما المشترك معي في برلين. وأجريا أيضا عددا من المحادثات الهاتفية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

6 - ولقي ظهورهما معا في هذه المناسبات وكذلك تدابير بناء الثقة التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير استحسان الجمهور عموما، وكانت تتناقض مع المناخ المحيط بعملية السلام، الذي تدهور منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص في عام 2017. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، حضر الزعيمان مؤتمر مديري المدارس للعام الدراسي 2019-2020. واستغل الزعيمان ظهورهما معا لبعث رسالة دعم لعمل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم وبرنامج التعليم الطوعي من أجل السلام "تخيل". وفي 3 شباط/فبراير 2020، اشترك الزعيمان في رئاسة اجتماع للجنة التقنية المعنية بالصحة لمناقشة الاحتياطات التي اتخذت للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الآخذة في التطور، حيث أن الجانبين بدآ في اتخاذ خطوات أولية في أواخر كانون الثاني/يناير. وبعد أن قدمت اللجنة إحاطة إلى الزعيمين، أصدرت بيانا مشتركا لاحظت فيه أن كلا الجانبين اتخذا جميع الاحتياطات اللازمة، بما في ذلك الفحص، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. واتفق أعضاء اللجنة أيضا على أن يظلوا على اتصال وثيق فيما بينهم ويتبادلوا المعلومات ويقدموا المساعدة حسب الاقتضاء. وعقب اجتماع اللجنة التقنية المعنية بالصحة، حضر الزعيمان افتتاح اللجنة التقنية المعنية بالثقافة لمعرض فني، استضافته نائبة مستشاري الخاص وشارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية وموّلاه.

7 - وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في تقريري عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2020/682)، الذي طُلب في القرار 2506 (2020)، في 29 شباط/فبراير، قامت جمهورية قبرص، بسبب شواغل متعلقة بالصحة العامة وتحديدا كوفيد-19، بإغلاق أربعة معابر تربط بين الجنوب والشمال، مما أدى إلى وقوع مظاهرات قامت بها جماعات مختلفة ضد الإغلاق مع دعوة بعض الجماعات إلى استمرار هذا الإغلاق. وبعد مرور بضعة أسابيع، أغلقت السلطات في الشمال أيضا معبرين إضافيين عقب ظهور أولى حالات الإصابة بكوفيد-19 في الجزيرة في 9 آذار/مارس. وفي أواخر آذار/مارس، بدأ الجانبان في تطبيق شروط الحجر الصحي في المعابر المفتوحة المتبقية، مما حد فعلياً من الحركة بين الطائفتين. وأدى ظهور كوفيد-19 في قبرص أيضا إلى الإعلان في 19 آذار/مارس عن تأجيل انتخاب زعيم القبارصة الأتراك المقرر إجراؤه في 24 نيسان/أبريل لمدة ستة أشهر حتى 11 تشرين الأول/أكتوبر، مع إمكانية إجراء جولة ثانية في 18 تشرين الأول/أكتوبر. وأدى هذا التأجيل إلى تمديد الدورة الانتخابية، فضلا عن تمديد سياسة ما قبل الانتخابات ذات الصلة. كما أثر على إمكانية استئناف الحوار والخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن الأطراف المعنية تفهم أن هذا الاجتماع ينبغي ألا يعقد قبل الانتخابات. وفي 12 نيسان/أبريل، أي بعد يوم من إعلان قوة

الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن أول حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19 داخلها، فرضت السلطات القبرصية التركية قيودا على التنقل عبر المعابر إلى الشمال على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والأوساط الدبلوماسية الأوسع نطاقا.

8 - وفي أعقاب تفشي كوفيد-19 في الجزيرة، اتُخذت تدابير سريعة. ولئن كانت عمليتا تصدي الجانبين للجائحة منفصلتين وغير منسقتين، فقد أجرى الزعيمان القبرصيان عدة اتصالات هاتفية أعرب فيها كل منهما عن دعمه لجهود الآخر لمواجهة تفشي المرض، ووافقا على التعاون من أجل تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والطبية للأفراد في جميع أنحاء الجزيرة. وظل أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالصحة، التي هي مشتركة بين الطائفتين، أيضا على اتصال يومي، حيث يتبادلون المعلومات ويقدمون المساعدة عند الاقتضاء في محاولة للحفاظ على الحوار والتعاون الجاريين لمواجهة تحديات هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل. واتخذت سلطات كلا الجانبين تدابير اقتصادية سعيا إلى معالجة الأثر المدمر الناجم عن الإغلاق شبه الكامل لاقتصاد كلتا الطائفتين.

9 - وعلى الرغم من دعوة مجلس الأمن في قراره 2506 (2020) إلى الحد من التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، ظلت حدة التوترات الإقليمية مرتفعة بشأن التنقيب عن الهيدروكربونات، وعلى نحو متزايد، تعيين الحدود البحرية. وفي الجزيرة، قدم الجانبان مقترحات منفصلة خلال عام 2019 لمعالجة مسألة الهيدروكربونات، لكن لم يحرز تقدم في التعامل معها ولا تزال هناك خلافات كبيرة. واستمرت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضغوط أخرى ناجمة عن عوامل في الجزيرة وحولها، على سبيل المثال فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية وبلدة فاروشا، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في تقريري عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

10 - وفي 23 آذار/مارس، دعوت إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل تركيز جميع الجهود على التصدي للجائحة وإنقاذ الأرواح، وهو ما رددته نائبة مستشاري الخاص من خلال رسالتيها الموجهتين إلى الزعيمين في 27 آذار/مارس. وفي 28 آذار/مارس و 4 أيار/مايو، على التوالي، رد الزعيمان القبرصي التركي والقبرصي اليوناني خطيا بالإيجاب على دعوتي، وشددا على التعاون والتآزر وأشارا إلى عمل اللجنة التقنية المعنية بالصحة. وفي جوابيَ على الزعيمين في 11 أيار/مايو، أشرت إلى أن التعاون والحوار والمبادرات المنسقة ستكون أساسية للمساعدة في التصدي للعواقب التي تترتب على الجائحة على نطاق الجزيرة، وحثثتُ كلا الزعيمين على تمكين اللجان التقنية تمكينا كاملا من أجل المساهمة في التصدي الأوسع نطاقا للجائحة. وبعد أن وجهت ندائي، التزم الجانبان بزيادة التركيز على اللجان، وما فتئت بعثتي للمساعي الحميدة تستكشف أفكارا ومبادرات معهما. ومنذ تفشي كوفيد-19 في الجزيرة، عملت نائبة مستشاري الخاص، وبعثتي للمساعي الحميدة، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بنشاط مع الجهات الفاعلة من كلا جانبي الجزيرة، على تيسير تبادل المعلومات وتقديم المساعدة، والاتصال بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، فضلا عن المفوضية الأوروبية، في محاولة للحد من الأثر المدمر للجائحة.

11 - وأسفرت التدابير التقييدية التي اتخذها الجانبان في الجزيرة في مواجهة كوفيد-19 عن انخفاض نسبي لعدد حالات الإصابة به، وقامت كلتا الطائفتين بتخفيف القيود تدريجيا اعتبارا من أوائل أيار/مايو. وفي منتصف أيار/مايو، وفي خضم موجة حر شديد غير معتادة في هذا الوقت من السنة، اندلعت حرائق في جانبي الجزيرة. واستجابة لطلب موجه من السيد أكِنجي إلى السيد أناستاسيادس، تعاون الجانبان على

مكافحة حرائق غابات هائلة في الشمال، وكانت المساعدة التي قدمتها الطائفة القبرصية اليونانية إلى الطائفة القبرصية التركية في هذا السياق جديرة بالذكر. وعقب هذا التطور، جرى حديث بين الزعيمين في 21 أيار/مايو واتفقا على مرحلة أولى من إعادة فتح المعابر، وذلك بالسماح بالعبور لفئات محددة من السكان اعتبارا من 8 حزيران/يونيه. غير أن السلطات في الشمال أرجأت تنفيذ الاتفاق، ربما حتى 22 حزيران/يونيه. وكما جاء أيضا في الاتفاق الذي توصل إليه الزعيمان في 21 أيار/مايو، اجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالصحة في 1 حزيران/يونيه لمناقشة الحالة الوبائية في كلتا الطائفتين، وقدمت بعد ذلك إحاطة إلى الزعيمين بشأن ما أجرته من حوار، مع التركيز على البيانات الوبائية والعلاج والاختبار.

12 - وواصل ممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية الاجتماع برعاية سفارة سلوفاكيا. وفي مناسبة مشتركة بين الطائفتين نظمتها السفارة في 29 كانون الثاني/يناير 2020، عُرضت نتائج آخر استطلاع للرأي أجري بالنيابة عن بعثتي للمساعي الحميدة، ثم نوقشت بعد ذلك بالتفصيل خلال اجتماع للأحزاب السياسية عقد في 26 شباط/فبراير 2020. وتضمن الاستطلاع أسئلة عن التوقعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على نطاق الجزيرة، سواء في حالة التوصل إلى تسوية ممكنة في قبرص أو بدونها. وقدم أعضاء الأحزاب السياسية الحاضرون تعليقات وشاركوا في المناقشات بشأن النتائج. وعلى الرغم من توقف الاجتماعات الشخصية في آذار/مارس، استمر حوار الأحزاب السياسية خلال فترة تفشي كوفيد-19، وأصدر بيان في 24 نيسان/أبريل أشادت فيه الأحزاب بالعاملين في مجال الصحة لما يبذلونه من جهود. وفي خطوة تبين روح التعاون بين الطائفتين، دعت الأحزاب، في البيان، القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى "وضع الاختلافات في الآراء بينهم بشأن حل مشكلة قبرص جانبا والتركيز على قوتهم العقلية والبدنية من أجل القضاء على الخطر الذي يواجه الصحة العامة" ومعالجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. وأشارت أيضا إلى ضرورة إبداء التضامن فيما بين القبارصة، وأعربت عن تقديرها ودعمها للتنسيق الوثيق بين الزعيمين، وأقرت بعمل اللجنة التقنية المعنية بالصحة التي هي مشتركة بين الطائفتين.

13 - وواصل الزعماء الدينيون في قبرص دعم بناء السلام والمصالحة في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، برعاية سفارة السويد. وللمرة الأولى منذ أن بدأ الزعماء الدينيون الاجتماع بانتظام في عام 2011، تم الفصل بينهم بسبب القيود المتعلقة بـ "كوفيد-19". ومع ذلك، ظلوا متحدين وواصلوا الاجتماع عبر شبكة الإنترنت وإصدار بيانات مشتركة. واستمرت أيضا دورات تعليم اللغة التركية واليونانية لرجال الدين وموظفي المؤسسات الدينية على شبكة الإنترنت كتدبير لبناء الثقة. وفي بيان مشترك صدر في 6 أيار/مايو، ذكر الزعماء الدينيون أن الوقت قد حان "للتضامن والتعاطف والوحدة بشكل حقيقي"، وهم يصلُّون في الوقت نفسه "من أجل أن يعالج القبارصة أثر ذكريات الماضي المؤلمة وأن يعملوا متحدين على التصدي معا للتحديات التي نواجهها". وفي 1 حزيران/يونيه، اجتمعت نائبة مستشاري الخاص مع الزعماء الدينيين في قبرص عن طريق التداول بالفيديو وناقشت معهم التطورات الراهنة وأهمية الأنشطة التي تسهم في إشاعة ثقافة السلام في قبرص. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصدر الزعماء الدينيون، كرد فعل على حادث وقع في ليماسول، بيانا مشتركا "يدين أعمال تخريب" أحد المساجد، وأشاروا إلى أن هذه الأعمال "لا تحترم الطائفة الدينية فحسب، بل جميع الذين يعملون معا لتعزيز الاحترام وحقوق الإنسان وحرية الدين".

ثالثا – حالة عملية التسوية: المشاورات

14 – في ما يخص المشاورات التي تجرى بالنيابة عني، واصلَت السيدة لوت إجراء حوارها مع الأطراف في المؤتمر المعني بقبرص في إطار الجهود المبذولة لتيسير الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي يفضي إلى تسوية عن طريق المفاوضات لمسألة قبرص. وقامت بزيارتها السابعة إلى قبرص في الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وعقدت اجتماعين منفصلين مع الزعيمين في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك، قامت بتيسير الأعمال التحضيرية للاجتماع غير الرسمي الذي عقدُته مع الزعيمين في برلين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وتحاورت السيدة لوت بانتظام مع ممثلي الدول الضامنة، تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا في المؤتمر المعني بقبرص.

15 – وفي المناقشات التي جرت في برلين، رحب الزعيمان بمشاركتي وأعادا تأكيد التزامهما بالتوصل إلى تسوية تقوم على أساس اتحاد ذي منطقتين وطائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها الفقرة 4 من القرار 716 (1991)، وأعادا أيضا تأكيد عزمهما على التوصل إليها. واتفقا أيضا على أن تحقيق تسوية شاملة ودائمة لمشكلة قبرص في أفق منظور له أهمية قصوى بالنسبة لرفاه الطائفتين في المستقبل، وأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الزعيم القبرصي اليوناني والزعيم القبرصي التركي من جديد التزامهما بالإعلان المشترك الصادر في 11 شباط/فبراير 2014، وبأوجه التقارب السابقة وإطار النقاط الست الذي عرضته في 30 حزيران/يونيه 2017 بهدف التوصل إلى اتفاق استراتيجي يمهد الطريق لتسوية شاملة.

16 – و أكد الزعيمان، بحضوري، بعض الاتفاقات والتفاهمات السابقة بشأن عدد من الجوانب الحاسمة للمفاوضات. وفي ضوء تلك المناقشات، وافقت على توسيع نطاق جهودي من أجل التوصل إلى إطار مرجعي يتَّخذ منطلقا توافقيا لإجراء مفاوضات تدريجية وهادفة تروم تحقيق النتائج في أقرب فرصة سانحة. وفي هذا الصدد، التزمت بأن أستكشف مع الزعيم القبرصي التركي والزعيم القبرصي اليوناني ومع الدول الضامنة إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في مرحلة مناسبة.

رابعا – حالة العملية: أنشطة بعثَتي للمساعي الحميدة

17 – تحاورت نائبة مستشاري الخاص وبعثتي للمساعي الحميدة بانتظام مع الزعيمين وممثليهما، وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بشأن الحالة الراهنة وسبيل المضي قدما. وقبل تفشي كوفيد-19، وضعت البعثة خطط طوارئ، ثم اتخذت بعد ذلك تدابير لحماية صحة وسلامة موظفيها ونظرائهم، وقيدت الاتصال المباشر وجها لوجه مع أصحاب المصلحة والمتحاورين، مع القيام في الوقت نفسه بمواصلة العمل على تنفيذ الولاية. ورغم أن أنشطة التوعية الشخصية لم تكن ممكنة بالنظر إلى القيود المفروضة على الحركة بسبب كوفيد-19، فقد استمر تحاور البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والنساء، والشباب، وأوساط الأعمال، وكذلك الرصد المستمر للتطورات السياسية في الجزيرة وفي المنطقة، وذلك من خلال منصات على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من الجائحة، تواصل قيام بعثتي للمساعي الحميدة بالإبلاغ عن السبل الممكنة لاستئناف محادثات السلام والتحديات التي تواجه استئنافها، كما استمر تحليلها لهذه السبل.

18 - وواصلت اللجان التقنية الـ 12 المشتركة بين الطائفتين التي شكلها الزعيمان لبناء الثقة وتحسين الحياة اليومية للقبارصة العمل تحت رعاية بعثتي للمساعي الحميدة، التي واصلت، بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تنسيق وتيسير عملها من أجل ضمان الحوار والتعاون بين الجانبين. ولاحظت البعثة، من خلال الاجتماعات المنتظمة مع منسقي اللجان التقنية من كلا الجانبين، زيادة الاهتمام الذي يوليه الجانبان لتنشيط هذه الهيئات. بيد أن تفشي كوفيد-19 في الجزيرة، إلى جانب التدابير التقييدية المطابقة المتخذة لمنع زيادة انتشار الفيروس، قد أثرا سلبا على عمل اللجان. وعُلِّق أو أُرجئ تنفيذ عدة مشاريع حالية، فضلا عن الاجتماعات والأنشطة المباشرة، إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف اللجان التقنية، بما فيها تلك التي تعنى بالصحة، والتراث الثقافي، والتعليم، والبيئة، والثقافة، والمساواة بين الجنسين، ظلت تعمل من خلال الاجتماعات عبر شبكة الإنترنت، وإصدار البيانات، وصياغة مقترحات للمشاريع المزمع تنفيذها. ولئن اجتمعت لجان تقنية أخرى مرة واحدة أو مرتين فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن إحدى اللجان، وهي اللجنة التقنية المعنية بالمعابر، لم تجتمع على الإطلاق.

19 - وفي أعقاب النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى الزعيمين لتمكين اللجان التقنية، بما في ذلك مؤخرا في قراره 2506 (2020)، وكذلك إعادة تأكيد الزعيمين نفسيهما التزامهما بتكثيف عمل تلك اللجان، قامت بعثتي للمساعي الحميدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 بإنجاز عملية تقييم لأنشطة هذه اللجان التقنية وأساليب عملها على مدى السنوات الـ 12 الماضية. وقيّمت العملية فعالية اللجان في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها؛ وحددت نقاط قوتها وضعفها؛ واقترحت توصيات لتحسين عملها وتعزيزه وتبسيطه. وعموما، خلصت العملية إلى أنه على الرغم من التحديات والعقبات، ظلت اللجان فعالة ولا تزال أفضلَ الوسائل لتنفيذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة مع تشجيع وتيسير المزيد من التفاعل بين الطائفتين.

20 - وأوصى المقيّمون بخطوات يمكن أن يتخذها الجانبان والأمم المتحدة لمساعدة اللجان على تحقيق فوائد حقيقية ومستدامة لجميع القبارصة على نحو أكثر فعالية. وحظي موجز للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية، عموما، باستحسان المنسقَين القبرصيين، اللذين أعربا عن استعدادهما للنظر في سبل تنفيذ التوصيات. وأجرى كل من بعثتي للمساعي الحميدة والجانبين مناقشات أولية بشأن سبل المضي قدما؛ غير أن هذه المناقشات تباطأت بسبب تفشي كوفيد-19. وإذ ترحب بعثتي للمساعي الحميدة باستعداد الجانبين لمواصلة هذه المناقشات وتحديد خطوات مقبلة يمكن أن يتفق عليها الطرفان لتعزيز عمل اللجان التقنية، تعتزم القيام بالمتابعة في الأشهر المقبلة. وبدأ بالفعل تنفيذ بعض التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم، بما في ذلك تقديم التدريب لجميع ميسري اللجان التقنية التابعين للأمم المتحدة بالشراكة مع وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

21 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالصحة اجتماعات شخصية أو عبر شبكة الإنترنت سبع مرات وحافظت على التواصل المنتظم. وابتداء من شباط/فبراير، ركزت اللجنة مناقشاتها على كوفيد-19 وتبادلت المعلومات بشأن الاحتياطات التي اتخذها الجانبان للتصدي للجائحة. وفي 3 شباط/فبراير، قدمت اللجنة إحاطة إلى الزعيم القبرصي التركي والزعيم القبرصي اليوناني اللذين أعربا عن ارتياحهما لما سمعاه. وبعد اعتماد تقييدات للحركة والتجمعات، بدأت اللجنة في الاجتماع عبر شبكة الإنترنت، في حين ظل فرادى الأعضاء على اتصال يومي فيما بينهم لتبادل المعلومات وترتيب تقديم المساعدة للأفراد لأسباب إنسانية حسب الاقتضاء. وفي 1 و 17 حزيران/يونيه، اجتمعت اللجنة وتبادلت المعلومات بشأن الحالة الوبائية

في وسط كل طائفة، وكذلك عن مختلف الطرائق العلمية المستخدمة في مكافحة الجائحة. وناقش الجانبان أيضا الخطوات المقبلة في رفع القيود وأكدا أنهما سيقدمان إحاطات إلى زعيميهما وسيسديان المشورة العلمية.

22 - وعقب إجراء اتصال بين الزعيمين ومن خلال الحوار بين أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالصحة، قُدم دعم هام فيما يتعلق بتفشي كوفيد-19، شمل تقديم الجانب القبرصي اليوناني للأدوية ومعدات الوقاية الشخصية إلى الجانب القبرصي التركي. وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في تقريري عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واصلت القوة أيضا العمل الهام في مساعدة الجانبين في هذا الصدد، عن طريق تيسير عمليات إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية، بما في ذلك اللوازم الطبية في أعقاب إغلاق المعابر بين الطائفتين وغير ذلك من القيود المفروضة على الحركة.

23 - وفي 3 شباط/فبراير 2020، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة معرضا للأعمال الفنية والتسجيلات السمعية البصرية التي تم تبادلها بين الجانبين في أيلول/سبتمبر 2019. وجاء تنظيم المعرض بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 26 شباط/فبراير 2019 بين الزعيمين بشأن تبادل الأعمال الفنية. وعملا بهذا الاتفاق، أعاد الجانب القبرصي التركي لوحات لفنانين قبارصة يونانيين كانت خاضعة لحمايته منذ عام 1974، فيما تقاسم الجانب القبرصي اليوناني مواد من محفوظات هيئة الإذاعة القبرصية عن أنشطة ثقافية للطائفة القبرصية التركية تتعلق بفترة ما قبل عام 1963. وكُشف النقاب عن لوحات ومواد سمعية بصرية مختارة في المعرض. وفي وقت لاحق، تم توزيع فهرس تفصيلي لجميع اللوحات والتسجيلات السمعية البصرية، مترجم إلى اللغات اليونانية والتركية والإنكليزية، مع إتاحة نسخ إلكترونية للجمهور أيضا. وفي أعقاب فرض قيود على الحركة في الجزيرة، اجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة عبر شبكة الإنترنت لمواصلة مناقشاتها. وحصلت اللجنة على تمويل من مرفق الدعم الممول من الاتحاد الأوروبي (المنشأ من أجل اللجان التقنية) لرعاية مسابقة شعرية من المقرر أن يجري فيها اختيار خمسة شعراء من كل طائفة لتصويرهم وهم يقرؤون قصائدهم التي كُتبت خلال أزمة كوفيد-19.

24 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية مناقشاتها بشأن أولوياتها المحددة في أوائل عام 2020، بما في ذلك اتخاذ عدة تدابير لبناء الثقة من أجل تحسين التجارة والروابط التجارية بين الطائفتين. وعلى الرغم من علاقة العمل الإيجابية بين الأعضاء، فإن الديناميات السياسية في الجزيرة لا تزال تشكل تحديا للمبادرات الرامية إلى تشجيع إقامة روابط اقتصادية أكبر وزيادة التجارة داخل الجزيرة، وهو ما دعوت إليه مرارا في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن. وأدت القيود المفروضة على الحركة على نطاق الجزيرة في أعقاب تفشي كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع، مما يشكل عقبة كبيرة أمام زيادة التعاون في وقت تواجه فيه كلتا الطائفتين تداعيات اقتصادية شديدة لهذا الوباء تتطلب معالجة عاجلة.

25 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم تنفيذ وتعزيز برنامج التعليم الطوعي من أجل السلام "تخيَّل"، مستفيدةً من النجاح الذي تحقق في السنوات السابقة والاهتمام المتزايد الذي تبديه المدارس بالمشاركة في البرنامج. وتشمل الأنشطة التعليم الطوعي لأفراد طائفة واحدة أو الطائفتين معا من أجل السلام في المدارس، وتدريب المدرسين المشاركين في التعليم من أجل السلام، وإعداد مواد تعليمية تعزز بناء السلام والحوار بين الثقافتين. وبسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19، تم تعليق المناسبات المتصلة ببرنامج "تخيل"، والتي يكون فيها الحضور شخصيا، حتى العام الدراسي المقبل. غير أن اللجنة التقنية المعنية بالتعليم واصلت وضع مواد تدريبية بشأن التعليم من أجل السلام ومشاريع أخرى، بما في ذلك حلقة عمل عبر شبكة الإنترنت للمدرسين، تم تجريبها بنجاح في 28 أيار/مايو بمشاركة 34 مدرسا من القبارصة

الأتراك والقبارصة اليونانيين من جميع مستويات التعليم. وفي بيان صحفي صدر في 3 حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة عن النجاح في إنجاز برنامج "تخيل" للعام الدراسي 2020/2019، مشيرة إلى أنه تم خلال العام جمع 285 1 طالبا و 162 مدرسا من المدارس القبرصية التركية والقبرصية اليونانية من جميع أنحاء الجزيرة.

26 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير باستخدام منصة إلكترونية وناقشت مسائل متعلقة بالأثر الجنساني لكوفيد-19 في كلتا الطائفتين، فضلا عن السبل التي يمكن بها للجنة أن تتابع طلب مجلس الأمن في قرارات متعددة، بما في ذلك قراره 2506 (2020)، وضع خطة عمل تدعم مشاركة المرأة الكاملة والهادفة على قدم المساواة مع الرجل في محادثات السلام. ولئن أدى تفشي كوفيد-19 في الجزيرة إلى إبطاء المناقشات الأولية المتعلقة بخطة العمل، فقد قامت اللجنة بالتوعية بشأن العنف المنزلي بعد تطبيق التدابير التقييدية التي اتخذت في كلتا الطائفتين لمنع انتشار الفيروس. وأبرزت اللجنة أيضا ضرورة كفالة المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في جهود التصدي لتفشي المرض، واعتماد تدابير اجتماعية - اقتصادية تراعي المنظور الجنساني.

27 - وفي 6 أيار/مايو 2020، أصدرت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين بياناً لاحظت فيه تصاعد العنف ضد النساء والفتيات خلال تفشي كوفيد-19. واستُشهد فيه بمصادر من المجتمع المدني لاحظت زيادة بنسبة 58 في المائة في حوادث العنف المنزلي في الطائفة القبرصية اليونانية وزيادة بنسبة 10 في المائة في عدد المكالمات الهاتفية التي تلقتها خطوط المساعدة في الطائفة القبرصية التركية في الفترة ما بين منتصف آذار/مارس و 22 نيسان/أبريل. وخلصت اللجنة إلى أنه "من المهم للغاية الاعتراف بالأثر الجنساني للجائحة والتدابير المتخذة لمكافحته، ومعالجتُه". وشارك عدة أعضاء من اللجنة في مشاورات غير رسمية نُظمت في إطار تقييم مراع للمسائل الجنسانية للأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتسويةٍ أجرته بعثتي للمساعي الحميدة بالتعاون مع البنك الدولي، على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه. وحضر الأعضاء أيضا الإعلان عن نتائج التقييم الذي استضافته بعثتي للمساعي الحميدة.

28 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالبث الإذاعي العمل بطريقة بناءة وموجهة نحو إيجاد الحلول لمعالجة المسائل المتعلقة بالترددات اللاسلكية ومشاكل التشويش المحتملة. وعلى الرغم من أن أعضاء اللجنة لم يجتمعوا شخصياً حتى الآن في عام 2020، فقد مكنهم تواصلهم وتعاونهم المستمران من التصدي لعدد من المسائل العملية المثيرة للقلق التي نشأت.

29 - وللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أكثر من 30 مشروعاً جارياً تهدف إلى تثبيت معالم ثقافية أو الحفاظ عليها في جميع أنحاء الجزيرة، مثل الكنائس والمساجد والنوافير والمقابر. وتعمل اللجنة على إصلاح جدران نيقوسيا وتثبيت كنيستين داخل المنطقة العازلة. ونظراً لعدم إمكانية الوصول إلى هذه المعالم الأثرية ومواقع العمل نتيجة للتدابير التقييدية التي اتخذتها السلطات للحد من انتشار كوفيد-19، عقدت اللجنة اجتماعات أسبوعية على شبكة الإنترنت وعملت على إعداد وثائق عدة مشاريع وعمليات المناقصة المتعلقة بها. وأطلقت اللجنة مؤخرا مبادرة سفراء التراث الشباب لإشراك الشباب في أنشطتها، كما ضمنت مشاركتهم في برامج على شبكة الإنترنت. وفي بيان مشترك صدر في 11 أيار/مايو، أعلن الرئيسان المشاركان للجنة أنهما سيشرفان في الفترة المقبلة على الاستئناف الآمن للأشغال في عشرة مواقع للتراث الثقافي في جميع أنحاء الجزيرة، عن طريق تنفيذ تدابير السلامة المطلوبة عند رفع القيود. ووفقا لما جاء

في ذلك البيان المشـترك، اسـتؤنف بعد ذلك العمل في كنيسـتي أغيوس جورجيوس وأغيوس إياكوفوس، بعد تعزيز تدابير الصحة والسلامة التي وضعها ووافق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

30 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نظمت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم وبرنامج "تخيل"، مشـروع "المدرسـة الجاهزة للصـمود أمام الكوارث" للطلاب في بيلا من أجل التوعية بالتأهب للأزمات، مع التركيز بشكل خاص على الزلازل وحوادث الحرائق في إطار الاحتفال باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث. وواصـلت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات مناقشـة مسـائل من قبيل الوقاية من حدوث الفيضـانات والحرائق وغيرها من الكوارث التي يسـببها الإنسـان أو الكوارث الطبيعية والتصدي لها.

31 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالشـؤون الإنسـانية مرتين خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، بما في ذلك مؤخرا في 18 أيار/مايو، عندما اجتمعت اللجنة عبر شـبكة الإنترنت وناقشـت دورها المحتمل في تيسـير الطلبات المتعلقة بالمسـائل الإنسـانية التي تقدمت بها الطائفتان، والتي سـتعالَج على أسـاس كل حالة على حدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الطبية.

32 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة بانتظام طوال الفترة المشـمولة بالتقرير، وعقدت اجتماعات عبر الإنترنت بعد فرض قيود على الحركة بسبب كوفيد-19. وتم التعاقد مع خبيرين تقنيين، أحدهما قبرصي يوناني والآخر قبرصـي تركي، في كانون الأول/ديسـمبر 2019 باسـتخدام موارد من مرفق الدعم الممول من الاتحاد الأوروبي. وتخطط اللجنة للقيام بـ 12 زيارة ميدانية مشـتركة إلى مواقع ذات أهمية بيئية في جانبي الجزيرة، مع التركيز على ست مسائل مواضيعية في مجال البيئة وإصدار تقارير عن السياسات في وقت لاحق. وتعمل اللجنة على إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتوعية بعملها والجمع بين خبراء البيئة الرئيسيين من كلا الجانبين. وأخيرا، شاركت اللجنة في مناسبة نظمتها على شبكة الإنترنت قوة الأمم المتحدة لحفظ السـلام في قبرص لفائدة موظفي الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي للبيئة في 5 حزيران/يونيه، وقدمت عرضا عن عملها وعن التنوع البيولوجي في الجزيرة.

33 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسـائل الجنائية في أوائل شـباط/فبراير 2020 لمناقشـة تنظيم حلقة دراسية مشتركة مع اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين بشأن منع إساءة معاملة الأطفال والعنف الجنساني في كلتا الطائفتين. ونظرا لازدياد الشواغل بشأن كوفيد-19، تأجل تنظيم الحلقة الدراسية. وعملت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية أيضا على مقترح مشروع بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم بشـأن انتشـار التنمّر في المدارس والتسـلط عبر الإنترنت، والأمور المرتبطة بهما ومنعهما، على أن يجري دعم المشروع وتنفيذه من خلال مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي. والتزم كلا الرئيسين المشاركين من جديد بأعمال اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، واتفقا على النظر في إمكانية عقد اجتماعات عبر شـبكة الإنترنت إلى حين حل أزمة كوفيد-19. وواصـلت غرفة الاتصـالات المشـتركة، وهي آلية تنسـيق شـكلتها اللجنة، أعمال الاتصـال وعمليات تبادل المعلومات. غير أنه في أعقاب إغلاق المعابر وفرض قيود فيها، لم يحدث سوى اتصال غير رسمي لتيسير القيام بالأنشطة الإنسانية.

34 - واسـتمر تقديم مقترحات المشـاريع إلى المرفق الذي يموله الاتحاد الأوروبي دعما للجان التقنية. وأنشـئ المرفق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ما يزيد قليلا على سـنة لمسـاعدة الهيئات المشتركة بين الطائفتين في بناء القدرات وتعزيز أثر أعمالها وبروزها. واستعرضت بعثتي للمساعي الحميدة،

إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية، والمنسقين القبرصيين اليونانيين والقبرصيين الأتراك للجان، ثلاثة مقترحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووافقوا على مقترحين منها، وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن المقترح الثالث. وفي السنة الأولى من بدء عمل المرفق، صرف أموالا لسبعة مشاريع، ولا يزال يشكل أداة مفيدة لدعم اللجان المشتركة بين الطائفتين.

35 - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة القيام باتصالات مكثفة والعمل بنشاط على إقامة شبكة علاقات مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - نظرا لأهميتها في تحقيق تسوية في نهاية المطاف واستدامتها، وقامت بدعم وتشجيع تعبئتها، وقيامها بالدعوة، ومشاركتها في أنشطة بناء السلام الأوسع نطاقا في الجزيرة. وبالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، سعت بعثتي للمساعي الحميدة إلى إحداث أثر مضاعف عن طريق تيسير وتعزيز الروابط بين المجموعات والمنظمات المهتمة والمتفقة في الرأي من كلا جانبي الجزيرة. وكامتداد لهذه الأنشطة، قامت البعثة، عقب تفشي كوفيد-19 في قبرص، بتنسيق الاتصالات بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن المفوضية الأوروبية، فيما يتعلق بالحالة في الجزيرة وعملها الخاص والتوعية التي تقوم بها، وشاركت في هذه الاتصالات. وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة أيضا تقديم إحاطات منتظمة إلى الأكاديميين والطلاب بشأن عملها في قبرص.

36 - ومنذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص في عام 2017، عملت البعثة مع أكثر من 50 من منظمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية، وشمل هذا العمل مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية (المساواة بين الجنسين، والفضاء المدني، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، والأعمال التجارية، وريادة الأعمال). ولئن بُذلت جهود للحفاظ على اتصالات منتظمة مع أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات، فإن القيود المتعلقة بالجائحة، بما في ذلك عند المعابر، حدت من التوعية ببرنامج الشباب والسلام والأمن والتحاور بشأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

37 - وأُنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقييم للأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتسوية في قبرص، روعيت فيه الاعتبارات الجنسانية؛ وهو تقييم طُلب في قرار مجلس الأمن 2453 (2019)، وبدأ في 17 شباط/فبراير 2020. وأثبت التقييم أن تأخير التوصل إلى تسوية في قبرص يزيد من التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية على السواء، وحدد سياسات داعمة مناسبة لإزالة الحواجز الجنسانية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة. وأشير إلى أن إعادة توحيد الجزيرة ستؤدي إلى زيادة الإيرادات وكذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي لكلتا الطائفتين، فضلا عن توفير مجموعة موسعة من الفرص التي يمكن، إذا ما اقتُرنت بهذه السياسات، تقاسمها على نحو أكثر مساواة بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء الجزيرة.

38 - وصمم كل من بعثتي للمساعي الحميدة والبنك الدولي استراتيجية من أجل تعميم واسع النطاق للتوصيات المتعلقة بالسياسات والمراعية للتمايز بين الجنسين الواردة في التقييم. وستشمل الخطوات الإضافية مواصلة رصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد-19 لتحديد ما إذا كان يتوجب مواءمة هذه التوصيات مع واقع ما بعد تفشي كوفيد-19 الذي قد يزداد فيه ترسيخ أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل بين النساء والرجال، وقد يرى فيه الأثر غير المتناسب الأكبر فيما يتعلق مثلا بالتمثيل السياسي، والمشاركة الاقتصادية، والفجوة في الأجور بين الجنسين.

39 - وفي الأسابيع التي سبقت تفشي كوفيد-19 في قبرص، صدر تقريران بارزان: التقرير بشأن *تحقيق فوائد السلام في قبرص* الذي نشره مركز قبرص التابع لمعهد بحوث السلام في أوسلو في 5 شباط/فبراير، وتقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية المذكور أعلاه. وجرت عدة مناقشات بشأن القيود الاقتصادية التي يفرضها الوضع الراهن والمكاسب المالية الملموسة وغيرها من المكاسب التي يمكن أن تجنيها الطائفتان بعد التوصل إلى تسوية في قبرص. ولئن أشار خبراء الاقتصاد في قبرص إلى أن الدراسات المتعلقة بأثر تسوية قد تحتاج إلى إعادة تحديد الأرقام نظرا للأثر الحتمي للجائحة على الاقتصاد على نطاق الجزيرة، فإن من الواضح مع ذلك من العمل الكبير الذي أُجري بشأن هذه المسألة أن حلا لمشكلة قبرص سيظل يمثل فرصا اقتصادية كبيرة، قد تكون هناك حاجة إليها الآن أكثر من أي وقت آخر.

40 - وفي 8 حزيران/يونيه، أصدرت غرفة التجارة والصناعة القبرصية وغرفة التجارة القبرصية التركية بيانا مشتركا. وذكرت الغرفتان أنهما اجتمعتا من خلال التداول بالفيديو في 2 حزيران/يونيه، وأشارتا إلى ضرورة "تعزيز التعاون الاقتصادي في الجزيرة وزيادة حجم التجارة بين الطائفتين من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الإمكانات الاقتصادية الكاملة للطائفتين". وأعربتا عن تأييدهما لإعادة فتح المعابر الذي يمكن أن "يساعد على تحسين الحالة الاقتصادية في كلتا الطائفتين" وأن ييسر في الوقت نفسه "الاتصال الذي تشتد الحاجة إليه بين أفراد الشعب القبرصي"، وأشارتا أيضا إلى أنه "سيتوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتقيد بها بصرامة".

خامسا - ملاحظات

41 - مضت ثلاث سنوات الآن منذ المحادثات المكثفة التي أجريت في كران - مونتانا، مما يجعل استئناف المفاوضات أكثر صعوبة. وكما ذكرت في أعقاب اجتماعنا في برلين، سأواصل بذل جهودي من أجل التوصل إلى إطار مرجعي يُتَّخذ منطلقا توافقيا لإجراء مفاوضات تدريجية وهادفة تروم تحقيق النتائج في أقرب فرصة سانحة. وفي هذا الصدد، التزمتُ بأن أستكشف مع الزعيم القبرصي التركي والزعيم القبرصي اليوناني ومع الدول الضامنة إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في مرحلة مناسبة. وأشدد على النقطة التي مفادها أن هذه المرة يجب أن تكون مختلفة.

42 - وعلى الرغم من أنه ما زال يحدوني الأمل في أن يتسنى التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص، فإن انتشار كوفيد-19 على الصعيد العالمي قد أدى، للأسف، إلى تفاقم حالة معقدة بالفعل في الجزيرة وحولها. وأدت التوترات المتصاعدة في المنطقة العازلة وعلى طولها، والشواغل المتعلقة بالهجرة غير النظامية وتدفق اللاجئين في الجزيرة والمنطقة على السواء، والاحتكاكات فيما يتعلق باحتمال فتح فاروشا، واستكشاف الهيدروكربونات، و، بشكل متزايد، تعيين الحدود البحرية، إلى توتر العلاقات بين الأطراف في مسألة قبرص. وسأواصل رصد التطورات عن كثب وحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد. وفيما يتعلق بمسألة فاروشا، أكرر أن موقف الأمم المتحدة لم يتغير. وتواصل الأمم المتحدة الاسترشاد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي مستعدة للمساعدة في تنفيذ أي تدابير تتسق مع تلك القرارات. كما أنني ما زلت أؤكد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحولها ينبغي أن تشكل حافزا قويا للتوصل إلى تسوية مقبولة من الجانبين لمشكلة قبرص دون مزيد من التأخير. وأحث جميع الأطراف المعنية على تجديد الحوار واستكشاف إمكانيات التعاون الإقليمي، وأدعو إلى بذل جهود جادة لنزع فتيل التوترات.

43 - وفيما عدا البعد الإقليمي الهام لمسألة قبرص، لا يزال هناك الكثير في أيدي القبارصة أنفسهم الذي يمكنهم فعله. ويلزم مضاعفة الجهود لإعادة إشراك القبارصة، وسد الفجوة بينهم، ومعالجة الشك وفك الارتباط على المستوى المجتمعي. وعلى الرغم من الجو العام المتسم بفك الارتباط والشك لدى الجانبين، عندما تثار مسألتا المصالحة وتجديد الحوار بشأن مشكلة قبرص على وجه التحديد في استطلاعات الرأي العامة، تشير النتائج إلى أن الطائفتين لا تزالان تشعران بأن زيادة التعاون بينهما بشأن سلسلة من المسائل يمكن أن تقربهما أكثر. وفي استطلاع للرأي أجري مؤخرا بالنيابة عن بعثتي للمساعي الحميدة، ذكر غالبية المجيبين من كلا الطائفتين أن حل مسألة قبرص له أهمية قصوى أو أهمية كبيرة بالنسبة لهم. ولئن اعتبرت كل طائفة منهما أن الطائفة الأخرى تعطي أهمية أقل إلى حد ما للتوصل إلى حل، فإن لكليهما توقعات إيجابية أكثر لسيناريو تسوية مقارنة بالوضع الراهن. ومع ذلك، وبما أن هذا الاستطلاع للرأي أجري قبل وقوع جائحة كوفيد-19، يبقى أن نرى ما إذا كان استمرار الفصل والقيود المفروضة على الحركة عبر المعابر، فضلا عن التداعيات الأوسع نطاقا لأزمة كوفيد-19، تؤثر على هذه الآراء. وبالنظر إلى التحديات المستمرة، أدعو الجهات الفاعلة المؤثرة في المجالات السياسي والاقتصادي والديني والفني وغيرها من المجالات إلى المساهمة في الجمع بين الطائفتين. وفي الوقت نفسه، يجب على القادة السياسيين وغيرهم من القادة من جانبي الجزيرة التصدي للأعمال التي تهدف إلى استفزاز الطائفة الأخرى أو التحريض على الكراهية، وإدانةُ هذه الأعمال.

44 - وأرحب بعلامات تنشيط اللجان التقنية وزيادة مشاركتها التي كانت واضحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل استمرارا لاتجاه منذ عام 2019 سبق أن أبلغت عنه (انظر S/2019/37، الفقرة 23؛ و S/2019/883، الفقرات 18 و 37 و 38). فعلى سبيل المثال، اجتمعت 11 من أصل 12 لجنة تقنية مرة واحدة على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أن العديد من الأعضاء ظلوا على اتصال مباشر فيما بينهم في الفترات بين اجتماعات اللجان، وتم تنفيذ مبادرات وأنشطة ملموسة. وكانت البيانات المشتركة التي أصدرتها عدة لجان تقنية بشأن مجموعة من المسائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك بيانات اللجان المعنية بالثقافة، والمساواة بين الجنسين، والتراث الثقافي، والصحة، والتعليم، هامة من حيث عددها ونطاقها. وكان التحاور المباشر للزعيمين مع اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين وحضورهما في مناسباتها بمثابة إعادة تأكيد مرحب به للدعم السياسي للعمل الهام الذي تقوم به اللجان، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن، وكانت آخر مرة في قراره 2506 (2020). ونظرا لأن ظهور الزعيمين معا لم يحدث إلا بين الفينة والأخرى خلال السنوات الثلاث الماضية، فإنه يحمل دلالة خاصة، لا سيما بالنظر إلى التدهور العام للمناخ السياسي في الجزيرة وحولها. وعلى الرغم من أن هذه التطورات إيجابية، تجدر الإشارة إلى أن عددا من اللجان التقنية لم تحقق بعد كامل إمكاناتها. وفي هذا الصدد، أحث الزعيمين على المضي قدما في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم، التي تم إبلاغ الجانبين بها.

45 - وعلاوة على ذلك، لا بد لي من أن أكرر أنه على الرغم من الأهمية البالغة لتدابير بناء الثقة وغيرها من أشكال التعاون بين الطائفتين، التي ما زلت أشجعها بقوة من أجل تحسين الحياة اليومية للقبارصة وتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية شاملة، فإن هذه المبادرات، بما في ذلك عمل اللجان التقنية، لا يمكن أن تحل محل عملية تفاوض شاملة وقابلة للاستمرار للتوصل إلى تسوية سلمية في قبرص. وأكرر دعوة مجلس الأمن للجانبين وجميع المشاركين المعنيين إلى تجديد إرادتهم السياسية والتزامهم بالتوصل إلى

تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأتطلع إلى استئناف الحوار بشأن مسألة قبرص وأحث الطرفين على إيجاد طريق نحو تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن.

46 - وأرحب بكون التدابير التقييدية في الجزيرة يجري رفعها في ضوء الحالة الوبائية المشجعة، حيث لا يزال عدد الحالات الإجمالية للإصابة بكوفيد-19 حتى الآن من بين أدنى الأرقام المسجلة في أوروبا، كما أن الحالة الصحية العامة آخذة في التحسن. ويُنظر عموما إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتصدي للجائحة وعملية الاستجابة كلها المتعلقة بالصحة العامة نظرة إيجابية في كلتا الطائفتين، وأشيد بكلا الجانبين لما يبذلانه من جهود وعناية واجبة.

47 - ولكن، بالرغم من هذه الجهود، تم تضييع فرص لإطلاق نداءات ومبادرات مشتركة بين الطائفتين تكون عملية أكثر. وإذ أضع في اعتباري ندائي لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ودعوتي إلى الوحدة والتضامن في هذه الأوقات العصيبة، أحث الطائفتين على القيام بتنسيق وتعاون إضافيين مفيدين للطرفين، بما في ذلك من خلال تقديم دعم سياسي وتقني قوي للجان التقنية المشتركة بين الطائفتين، مثل تلك التي تتعامل مع المسائل الصحية، والاقتصادية، والإنسانية، والمسائل المتصلة بالأزمات.

48 - وبما أنه يجري رفع التدابير التقييدية، بما في ذلك في موانئ الدخول إلى الجزيرة، من الضروري جدا السماح بالحركة داخل الجزيرة إلى جانب السفر إليها. وأشجع الزعيمين على العمل معا، بدعم من اللجنة التقنية المعنية بالصحة وبالتعاون مع السلطات المعنية لكلا الجانبين، ووضع خطة شاملة لإعادة فتح جميع المعابر بالكامل.

49 - وما فتئ تفشي كوفيد-19 يحدث أثرا اقتصاديا كبيرا على الجزيرة، وفي حين أن معالجة الآثار ستكون بالغة الصعوبة، فإن فترة التعافي من الأزمة ستوفر أيضاً فرصاً لسد بعض الثغرات القائمة منذ فترة طويلة وإجراء تغييرات إيجابية. وأشجع كلا الزعيمين على أن يقوما معا، في إطار حوارهما الجاري، باستكشاف إعادة هيكلة الاقتصاد وتجديده وتنويعه وجعله مراعيا للبيئة، وتشجيع تقديم خدمات اجتماعية وعامة أفضل وأكثر شمولا، فضلا عن استحداث أنواع جديدة لنماذج الاستهلاك والإنتاج والتعاون في المجال الاقتصادي، بما في ذلك من خلال اللجان التقنية وفي شكل تدابير لبناء الثقة.

50 - وتوضح نتائج التقييم المراعي للاعتبارات الجنسانية للأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتسوية لمسألة قبرص أن النهوض بالمساواة بين الجنسين لا ينبغي أن ينتظر، بل لا يمكن في الواقع أن ينتظر. ويمكن للعمل الآن أن يعزز أثر وشمولية اتفاق تسوية مستقبلي في قبرص لفائدة الجميع. وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء هذا العمل وأدعو الزعيمين إلى النظر في نتائج التقييم وتوصياته المتعلقة بالسياسات الداعمة التي يمكن اعتمادها للتصدي للحواجز الجنسانية القائمة وضمان أن يستفيد الرجال والنساء في جميع أنحاء الجزيرة من اتفاق سلام في المستقبل بشكل أكثر مساواة. وأكرر الإعراب عن استعداد بعثتي للمساعي الحميدة لمواصلة العمل مع الجانبين بشأن هذه المبادرة الهامة، وزيادة تسخير مشاركة المرأة في عملية السلام، والعمل على الوصول إلى نتيجة تحولية، من المنظور الجنساني، يمكن أن تحقق فرصا أكبر للنساء والرجال على حد سواء.

51 - وفي جميع أنحاء العالم، تبين باستمرار أن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن تعزز استدامة اتفاقات السلام ودوامها، وتعكس على نحو أفضل احتياجات واعتبارات الرجال والنساء والأطفال. وإذ نحتفل في عام 2020 بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، أحث الزعيمين على الاستجابة لنداء مجلس الأمن وتمكين اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من أن تضع على وجه

السـرعة خطة عمل تدعم مشـاركة المرأة الكاملة والمتسـاوية (مع الرجل) والمجدية في محادثات السـلام. وسيسهم ذلك في كفالة أن تكون أي قبرص متحدة في المستقبل أكثر استدامة وأمنا ومساواة، وأن تتيح فرصا أكبر للجميع.

52 - وأود أن أشكر مرة أخرى الشركاء الذين واصلوا تقديم الدعم لعمل بعثتي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وألاحظ أيضـا التعاون الطويل الأمد مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال مفوضـيته، في إطار المحادثات من أجل التوصـل إلى تسـوية في قبرص. وحظي هذا التعاون بتقدير كبير جدا في المراحل السـابقة من عملية السـلام، سـواء من حيث مشـاركة الاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى أو من حيث دعمه لمختلف تدابير بناء الثقة، وإني أعول على استمراره. وأُقر أيضـاً بمساهمة البنك الدولي في السابق لدعم المفاوضات بين الجانبين تحت رعاية بعثتي للمساعي الحميدة، وكذلك مؤخرا لبدء وإجراء التقييم المراعي للاعتبارات الجنسانية للأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتسويةٍ لمسألة قبرص. وكانت هذه العملية الأخيرة، التي أجريت بالاشتراك مع بعثتي للمساعي الحميدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هامة، وآمل أن تمهد الطريق لمزيد من الجهود البناءة لدعم عملية السلام في قبرص في المستقبل.

53 - وختاماً، أود أن أتوجه بالشـكر إلى نائبة مسـتشـاري الخاص والأفراد العاملين في بعثة المسـاعي الحميدة التي أتعهدها في قبرص لتفانيهم في العمل وتحلّيهم بروح الالتزام في اضـطلاعهم بالمسـؤوليات المسندة إليهم. وأعرب أيضا عن تقديري للسيدة لوت لإجرائها المشاورات نيابة عنّي.

المرفق الأول

إحاطة خطية مقدمة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2506 (2020) ووفقًا له

تقدَّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع زعيمي الطائفتين الوارد في قرار مجلس الأمن 2506 (2020) *"على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرتين 5 و 6، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة"*.

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغض النظر عن طابعها من حيث كونها بين دولتين أو بين طائفتين. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا – الجهود المبذولة استئناف عملية السلام

لا يزال التوصل إلى تسوية تصبح جمهورية قبرص بموجبها اتحاداً ذا منطقتين وذا طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يشكل أولويةً مطلقة للجانب القبرصي اليوناني. وإنني أدرك تمام الإدراك أن إطالة أمد التقسيم بحكم *الأمر الواقع*، وما يستتبع ذلك من *حقائق مفروضة*، سيرسخ الوضع الراهن ويقوض احتمالات إعادة التوحيد. ولا نرى، من جهتنا، بديلا عن ذلك سوى السلام.

وعلى الرغم من الجهود الممنهجة التي تبذلها تركيا لتصعيد التوترات في قبرص وما حولها، في تحدٍ لأمور منها الدعوة الأخيرة التي أطلقها الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار بهدف الحد من النزاعات في خضم جائحة كوفيد-19، فإننا لا نزال على التزامنا ببذل قصارى جهدنا من أجل البناء على الاجتماع المشترك لزعيمي الطائفتين مع الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في برلين، والذي أكد تصميمنا على استئناف عملية المفاوضات بأسرع ما يمكن، على أساس فهم العناصر الأساسية الثلاثة للإطار المرجعي التي يجب أن تُوجِّه سير المحادثات.

ولذلك، فقد أكدنا في مناسبات عديدة وفي اتصالاتنا مع المبعوث الخاص للأمين العام استعدادنا لدعم الأمين العام في جهوده المبذولة تحقيقًا لهذه الغاية. وما يشجعنا بشكل خاص في هذا الصدد التزامه المعلن باستكشاف إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في مرحلة مناسبة.

ونرى أن هذا الاجتماع يمكن أن يمهد الطريق لعقد مؤتمر جديد بشأن قبرص تُستأنف فيه عملية المفاوضات من حيث توقفت في كران مونتانا، مع التفاوض على جميع العناصر بصورة مترابطة، باعتبارها حزمة واحدة.

وحاليا، تبذل حكومة جمهورية قبرص كل جهد ممكن للإبقاء على آفاق استئناف المفاوضات. وعلى الرغم من الاستفزازات المستمرة والمتصاعدة التي حدثت بالنيابة عن تركيا، فقد واصلنا الاتصال مع

زعيم طائفة القبارصة الأتراك، وشرعنا في مبادرات تهدف إلى الإسهام في تهيئة مناخ إيجابي، بوسائل منها عمل اللجان التقنية، على الرغم من الصعوبات التي أوجدتها أزمة كوفيد-19 الحالية.

وتعكف حكومة جمهورية قبرص، طوال فترة جائحة كوفيد-19، على تيسير شؤون طائفة القبارصة الأتراك بعدة طرق منها السماح بعبور المرضى من القبارصة الأتراك لأسباب إنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتيسير طلبات القبارصة الأتراك بإعادتهم إلى وطنهم، وعبورهم مباشرة إلى مقر إقامتهم في الجزء المحتل.

وزودت حكومة جمهورية قبرص أيضا طائفة القبارصة الأتراك بالأدوية والإمدادات الطبية، بينما يسّرت عبور المرضى منهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لتلقي العلاج الطبي، وستواصل الاستجابة بشكل إيجابي لاحتياجات طائفة القبارصة الأتراك وطلباتها. وبالإضافة إلى ذلك، استجابت الحكومة على الفور لطلبات توفير وسائل جوية لمكافحة الحرائق التي اندلعت في المناطق المحتلة.

وفي الوقت نفسه، ندرك تمام الإدراك أنه ينبغي لنا، ونحن نسعى إلى تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات، أن نسترشد بشعور مشترك بالأهمية العاجلة والبراغماتية. وفي هذا الاتجاه، ندرك أن مجريات الأمور تشهد تأخيرًا في ضوء الإجراء الداخلي المتعلق باختيار زعيم طائفة القبارصة الأتراك المقرر في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتجدر الإشارة أيضا مع ذلك إلى أن الإجراء المذكور آنفا في طائفة القبارصة الأتراك يُستخدَم بالنيابة عن تركيا والقوى التي تطمح، وسط هذه الطائفة، إلى تقويض إمكانية إعادة التوحيد، باعتبارها ذريعة مريحة، منذ بعض الوقت، لتبرير إحجامها عن المشاركة بفعالية في عملية السلام ومواصلة انتهاج سياسة الاستفزازات.

وفي هذا السياق، ذكر زعيم طائفة القبارصة الأتراك في أوائل حزيران/يونيه أنه من غير المنطقي توقع حدوث أي تطورات قبل تشرين الأول/أكتوبر ("لن تُتخذ أي خطوة في محادثات السلام قبل أن يجدد القبارصة الأتراك الولاية")؛ وهذا ما من شأنه أن يأخذ بنا بالفعل سنة واحدة بعد اجتماع برلين. ولكن أكثر ما يثير القلق هو الاتجاه خلال هذه الفترة إلى تصعيد التوتر من خلال أعمال استفزازية لا تهدف إلى شيء سوى تسميم البيئة السياسية، وخلق أمر واقع جديد غير مقبول، وتقويض آفاق عملية السلام.

وفي هذا السياق، تواصل تركيا التصرف بطريقة عدوانية، بوسائل منها اللجوء إلى التهديدات العسكرية، وأنشطة التنقيب غير القانونية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية، والتهديد بالتعدي على مدينة فاماغوستا المسورة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، والشروع في التوقيع على مذكرة تفاهم غير قانونية بشأن تعيين حدود الولايات القضائية البحرية في البحر الأبيض المتوسط مع ليبيا.

وقد أدان المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي هذه الإجراءات بأشد العبارات، لأنها لا تراعي فكرة علاقات حسن الجوار والقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتنتهك الحقوق السيادية لدول ثالثة.

وعلينا أن نكون واضحين بشأن هذه المسألة: لكي تستأنف عملية السلام بآفاق واقعية للنجاح، لا بد من تهيئة بيئة تفضي إلى مفاوضات بناءة ومدفوعة بحسن النية، بنفس الروح والظروف التي اتسمت بها جميع جولات التفاوض السابقة، بما فيها المؤتمران المعنيان بقبرص.

ولذلك، ندعو الأمين العام للأمم المتحدة، في سياق بعثة مساعيه الحميدة إلى قبرص، ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الدولية المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين والقيِّم على القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، إلى اتّخاذ موقف حازم كي تضع تركيا حدًّا لأنشطتها غير المشروعة وتمتنع عن أي القيام بأعمال استفزازية، من جهة، وأن تُنهي سياسة التدخل غير البنّاءة في جوانب عملية المفاوضات بين الطائفتين وتركّز جهودها من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة قبرص، من جهة أخرى.

وكما ذكرنا المرة تلو الأخرى، نحن مستعدون للتحرك في هذا الاتجاه بالتزام وتصميم لا يتزعزعان. ويحدونا تمامًا الأمل في أن يُقابَل أخيرا تصميمُنا الحقيقي على استئناف المفاوضات بتصميم عملي من جانب القبارصة الأتراك ومن تركيا.

ثانيا - العوامل المعوقة لاستئناف عملية السلام

تحقيقًا للغرض الوحيد المتمثل في تقديم عرض وقائعي للحالة الراهنة وآخر التطورات، أجد لزاما عليَّ أن أذكر عددا من العوامل والأنشطة التي تقوض الجهود الرامية إلى تحسين المناخ السياسي في قبرص والجهود الجارية لاستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص.

(أ) بغض النظر عن الجائحة، لا نزال نشهد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير برمتها، وبوضوح تام، قيام جيش الاحتلال التركي ببذل جهود معززة لتغيير الوضع العسكري الراهن وتوسيع نطاق سيطرته العسكرية تدريجيا إلى الجنوب باتجاه المنطقة العازلة الواقعة بين خط وقف إطلاق النار لقوات الاحتلال التركي وخط وقف إطلاق النار للحرس الوطني لحكومة جمهورية قبرص، وما بعدها. وتتزامن هذه الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال التركي مع تزايد سلوك تركيا الاستفزازي والعدواني في قبرص وما حولها، بطرق منها رفع مستوى قدراتها العسكرية في الجزء المحتل من قبرص، في القواعد العسكرية غير القانونية في قريتي بوغازي وليفكونيكو المحتلتين، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الحقائق التي لا يختلف فيها اثنان هي أن الانتهاكات التي لوحظت منذ نيسان/أبريل 2018 على امتداد المنطقة العازلة بكاملها لا تزال مستمرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وأنها قد ترسخت أكثر، فيما تأكد ارتكاب انتهاكات خطيرة جديدة.

وينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الانتهاكات المرتكبة في جيب ستروفيليا، والتي تبيّن بوضوح شديد السياسة التركية التي تتجاهل بشكل صارخ الدعوات المتكررة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الداعية إلى وقف الانتهاك العسكري المستمر للوضع الراهن، القائم منذ عام 2000. وناهيك عن استمرار هذه الانتهاكات فإنها تفاقمت بوقوع انتهاكات أخرى غيرها، بطرق منها القيام بأعمال تهدف إلى تقويض قدرة قوة حفظ السلام على ممارسة مهامها.

(ب) فيما يتعلق بفاروشا، فبالإضافة إلى بيانات نظام الاحتلال وتركيا بشأن اعتزامهما التعدي وإنشاء أمر واقع جديد في مدينة فاروشا المسورة، التي تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمرار القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة في المنطقة، عقد نظام الاحتلال مؤتمرا في 15 شباط/فبراير 2020، بمشاركة نائب الرئيس التركي، أُعلن خلاله أنه سيتم طرح خريطة طريق لفتح المدينة المسورة.

وتجدر الإشــارة أيضــا إلى أن نائب الرئيس التركي أعلن، مرة أخرى هذا الشــهر، أنهم ســيشــرعون في فتح منطقة فاروشا المسورة على خلفية عدم حدوث أي تطورات في عملية السلام.

واســمحوا لي أن أؤكد أن إمكانية تنفيذ التهديدات المشــار إليها ســتلحق ضــررا يتعذر جبره بآفاق استئناف مفاوضات مجدية. وأتوقع من الجميع احترام الوضع الخاص لفاروشا على النحو المحدد في الاتفاق الرفيع المســتوى المبرم في عام 1979 وقرارات مجلس الأمن ذات الصــلة، وتجنب الإجراءات التي قد تؤثر سلبا في حق سكان المدينة الشرعيين في العودة إليها وفي حقوق ملكيتهم.

وأُذكِّرُ أيضــاً بأن فاروشــا قد أدرجت في العديد من مقترحات تدابير بناء الثقة المقدمة من الجانب القبرصــي اليوناني على مر الســنين، وأود أن أكرر اقتناعي بأن عودة فاروشــا، على ســبيل الأولوية ودون انتظار لتسوية جوانب أخرى في مشكلة قبرص، سيغير مجريات الأمور لتصب في صالح تعزيز احتمالات نجاح عملية السلام.

(ج) خلال الفترة المشــمولة بهذا التقرير، أعلنت تركيا في نيســان/أبريل 2020 أنها ســتنشــر سفينة التنقيب "يافوز" في المنطقة الاقتصادية الخالصة/الجرف القاري لقبرص، من أجل إجراء عمليات حفر اســتكشــافية غير قانونية للهيدروكربونات. وســتكون هذه ســادس عملية حفر غير قانونية تقوم بها تركيا في المنطقة الاقتصــادية الخالصــة/الجرف القاري لقبرص خلال أقل من 12 شــهرا. وســيتم تنفيذ هذا النشــاط بالتوازي مع عمليات المسح السيزمي المتتالية التي تقوم بها تركيا في المناطق البحرية من قبرص منذ كانون الثاني/يناير 2019.

وعلاوة على ذلك، تواصل تركيا عسكرة البحر المحيط بقبرص، إذ تقوم سفن حربية عديدة ودوريات يومية لطائرات مسلحة بدون طيار بمرافقة سفن التنقيب والمسح السيزمي، في حين تتصاعد وتيرة المناورات البحرية العسكرية التي تجريها تركيا.

وستواصل قبرص ممارسة حقوقها السيادية وفقا للقانون الدولي، إذ إن عواقب هذا السلوك العدواني والطائش بالنيابة عن تركيا لا تمس فقط بالحقوق السيادية لجمهورية قبرص، بل تشكل أيضا تهديدا للاستقرار والســلام والأمن في جميع أرجاء منطقة شــرق البحر الأبيض المتوســط الشــديدة الاضــطراب. ولذلك، من المتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي وتحديدًا الأمم المتحدة الإجراءات اللازمة للدفاع عن القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أؤكد مجددًا في هذه المرحلة أنه لكي تكون لعملية الســـلام آفاق واقعية للنجاح، ينبغي أن تجري في البيئة القائمة على حســـن النية، وأنه لا يمكن إجراء أي مفاوضات حقيقية في ظل التهديدات والانتهاكات والتخويف.

وفيما يتعلق باســتغلال الموارد الطبيعية لقبرص، أود أن أشــير إلى وجود أوجه تقارب تغطي جميع الجوانب ذات الصـــلة، بما في ذلك اســـتمرار تقيد قبرص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتخصـــيص الإيرادات. وبغية الحد من أي شــواغل لدى القبارصـــة الأتراك، أنشـــئ صـــندوق ســـيادي وطني على غرار النموذج النرويجي، من أجل إدارة أية إيرادات تنشـــأ في المســـتقبل عن اســـتكشـــاف الهيدروكربونات. وهذا ما يكفل، في جملة أمور، حظرا صارما على أي استخدام للإيرادات لسداد الدين العام أو استخدامها من قبل الحكومة كضمان لتأمين القروض.

كما أعربتُ عن استعدادي لإحاطة زعيم القبارصة الأتراك بانتظام بشأن الأمور المتعلقة بالهيدروكربونات، بما في ذلك الإيرادات، وهذا مشروط بطبيعة الحال بالوقف النهائي لأي إجراءات غير قانونية من جانب تركيا داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

ونقلتُ أيضاً استعداد حكومة جمهورية قبرص لدراسة إنشاء حساب ضمان لإيرادات الهيدروكربونات لفائدة القبارصة الأتراك، استنادًا إلى نسبتهم السكانية، بشرط أن تُستأنف عملية سلام مجدية وأن يُبرَم اتفاق لتعيين الحدود بين قبرص وتركيا على النحو الذي اقترحته بالفعل جمهورية قبرص ولاقى ترحيب الاتحاد الأوروبي. فإبرام ذلك الاتفاق وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمر حيوي إلى أقصى درجة وهو السبيل الوحيد للمضي قدمًا بما يتسق مع القانون الدولي.

ثالثا – المعابر

يقع جزء من الفترة المشمولة بهذا التقرير ضمن الجائحة التي تصيب العالم حاليا جراء تفشي مرض كوفيد-19، الذي أجبر الحكومات، في جميع أنحاء العالم، على اتخاذ تدابير استثنائية لحماية حياة مواطنيها وصحتهم.

وفي هذا السياق، اتخذت حكومة جمهورية قبرص في 28 شباط/فبراير 2020 تدابير وقائية ومؤقتة لحماية الصحة العامة، راعت فيها المعلومات والتوجيهات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والتقارير الصادرة عن المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها.

واشتملت هذه التدابير الوقائية، في جملة ما اشتملت، على الإغلاق المؤقت لأربع معابر على طول خط وقف إطلاق النار (شارع ليدرا، وديرينيا، وأسترومريتيس، وليفكا)، التي تُدار بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي 2004/866، من أجل العمل بإجراءات صحية أشمل وأشد فعالية في المعابر الخمسة التي ظلت مفتوحة (كاتو بيرغوس، وأيوس دوميتيوس، وقصر ليدرا، وبيرغاموس، وستروفيليا).

وقد اتُّخذ القرار المذكور أعلاه لغرض وحيد هو حماية الصحة العامة والسلامة العامة في سياق الواجبات التي تضطلع بها الحكومة والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أن ليس بوسع حكومة جمهورية قبرص ممارسة رقابة فعلية على ”نقاط الدخول“ في أراضيها المحتلة، ما يجعل من المستحيل عمليا تنفيذ تدابير لاحتواء انتشار الجائحة من البلدان الشديدة المخاطر التي يمكن لمواطنيها دخول الجزء المحتل عن طريق تركيا.

وسُمح بعبور الحدود للقبارصة (اليونانيين والأتراك)، وللمقيمين بصورة قانونية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ومواطني البلدان الأجنبية المعينين في قبرص للخدمة الدبلوماسية، بمن فيهم أفراد قوة الأمم المتحدة، بموجب اتفاقات ثنائية أو دولية، مع إعفاء الفئة الأخيرة من شرط الحصول على شهادة خلو من مرض كوفيد-19 صالحة لمدة 4 أيام على الأقل، ومن البقاء في الحجر الصحي لمدة 14 يوما.

وينبغي التأكيد على أنه طوال الفترة التي كانت تسري فيها هذه التدابير المؤقتة، تمّ تيسير جميع الحالات الإنسانية، عن طريق قوة الأمم المتحدة، بفضل التصاريح الخاصة التي منحها وزير الداخلية.

ومما يؤسف له أن نظام الاحتلال اتخذ قرارا بإغلاق جميع المعابر ليمنع منعًا باتًّا على هذا النحو المرور لأيٍّ كان. وبالإضافة إلى ذلك، حُظرت حركة أفراد قوة الأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب،

ما أعاق بشدة قدرة القوة على تنفيذ ولايتها. وفي الوقت نفسه، تعرَّضت حياة الناس للخطر بسبب قرار نظام الاحتلال فرض قيود على عبور سيارات الإسعاف من نقطتي العبور في ليمنييتس وأستروميرييتس.

وبالرغم من السلوك التخريبي المذكور أعلاه الذي يقوم به نظام الاحتلال بسوء نية، ونظراً للنتائج الإيجابية والمشجعة التي حققتها الحكومة في إدارة الجائحة وتمشياً مع سياستنا المتمثلة في الإسراع بإعادة فتح المعابر الأربعة – وهي المعابر التي أُغلقت، قام رئيس حكومة جمهورية قبرص، في سياق اتصالاته المنتظمة مع زعيم طائفة القبارصة الأتراك بشأن مكافحة كوفيد-19 وبعد التشاور مع فريق الخبراء المتخصص بالأوبئة، بإبلاغ السيد أكنجي في 21 أيار/مايو، بقرار الحكومة، بالرفع التدريجي للقيود المتصلة بكوفيد-19 على عمل المعابر، وذلك اعتباراً من 8 حزيران/يونيه 2020 بالنسبة لفئات معينة.

وشملت هذه الفئات القبارصة الأتراك الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جمهورية قبرص، والطلاب القبارصة الأتراك الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والمرضى القبارصة الأتراك الذين يتلقون الرعاية الطبية في المؤسسات الطبية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والقبارصة الأتراك المقيمين في قرية بيلا المختلطة الذين يعملون في المناطق المحتلة، والقبارصة اليونانيين المقيمين في قرية بيرغوس الذين يعملون في نيقوسيا، والقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين بشكل دائم في الجزء المحتل من قبرص، وكذلك أي أفراد آخرين يعتبر عبورهم ضروريا لأسباب إنسانية.

واستنادا إلى ما تقدم، تم التوصل إلى تفاهم مشترك مع زعيم طائفة القبارصة الأتراك، ومن ثم، شرعت حكومة جمهورية قبرص في الأعمال التحضيرية ذات الصلة، في حين اجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالصحة للتشاور بشأن الترتيبات العملية. وخلال هذا الاجتماع، قدم أعضاء اللجنة التقنية من القبارصة اليونانيين تقريرا شاملا يتضمن البيانات الوبائية ذات الصلة. وللأسف، لم يردّ الأعضاء من القبارصة الأتراك بالطريقة ذاتها.

بل إن ما يبعث على خيبة الأمل هو أن بعض الشخصيات السياسية في طائفة القبارصة الأتراك، سعيا وراء منافعهم السياسية، قوّضوا عن عمد التفاهم الذي تم التوصل إليه بين رئيس الجمهورية وزعيم طائفة القبارصة الأتراك السيد أكنجي، وبالتالي فإن فتح المعابر أمام الفئات المذكورة أعلاه لم يُنَفّذ كما هو متوقع في 8 حزيران/يونيه، إلاّ أمام عدد قليل من العمال القبارصة الأتراك الذين عبروا الحدود وقرروا البقاء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من أجل تجنب الحجر الصحي لمدة 14 يوما التي كان النظام غير الشرعي سيفرضها عليهم في حال عودتهم إلى المناطق المحتلة في اليوم نفسه بعد الانتهاء من عملهم.

ومن المؤسف أنه في الوقت الذي تسمح فيه الظروف الوبائية باتخاذ الخطوات المذكورة أعلاه، ويتحقق التفاهم اللازم بين زعيمي الطائفتين، فإن هذه الإمكانات قد تعرقلت بسبب قرارات تأسست على دوافع سياسية خفية في محاولة لإضعاف زعيم القبارصة الأتراك.

وهي دوافع من الواضح أنها تقوض أي عمل يمكن أن يسهم في تهيئة مناخ أكثر تشجيعًا، لكلا الطائفتين. ولا داعي لأن نكرر تأكيد الاستفزازات المتعمدة المستمرة التي تقوم بها الشخصيات السياسية نفسها في طائفة القبارصة الأتراك، ما يعكس تمامًا السياسة المعروفة المسببة للشقاق التي تنتهجها تركيا إزاء قبرص.

رابعا - الدعم المقدم من جمهورية قبرص إلى طائفة القبارصة الأتراك خلال الجائحة

المسائل المتصلة بالصحة

عرض معهد علم الأعصاب وعلم الوراثة في جمهورية قبرص إجراء اختبارات للكشف عن مرض سارس - كوفيد-2 لدى القبارصة الأتراك، وعرضنا أيضًا إجراء اختبارات مجانية للكشف عن مرض سارس - كوفيد-2 لدى 80 من القبارصة الأتراك المقيمين في قرية بيلا المختلطة. وقوبل كلا العرضين برد سلبي، لمجرد النفعية السياسية فحسب.

وفي الوقت نفسه، وبناء على طلب ذي صلة من زعيم القبارصة الأتراك، قدمت حكومة جمهورية قبرص مجانا معدات للحماية الطبية وعقاقير طبية للجانب القبرصي التركي. وقد لقي ذلك الطلب انتقادات من الشخصيات السياسية ذاتها التي دبّرت إغلاق المعابر وعدم فتحها. كما أعربنا عن استعدادنا، في مرحلة لاحقة، لتوفير مزيد من معدات الحماية الطبية والأدوية.

وعلاوة على ذلك، واصلنا خلال الجائحة القيام بما يلي:

- توفير اللوازم الطبية للقبارصة الأتراك الذين كانوا يتلقون العلاج في معهد علم الأعصاب وعلم الوراثة، والعقاقير الطبية للقبارصة الأتراك المسجلين منهم في نظامنا الصحي وغير المسجلين.
- تسهيل العبور إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة للمرضى من القبارصة الأتراك الذين لديهم مواعيد للعلاج الطبي في مركز علم الأورام التابع لمصرف قبرص.
- تلبية طلب القبارصة الأتراك الذين وصلوا عن طريق رحلات جوية مستأجرة إلى لارنكا، وأعربوا عن رغبتهم في الانتقال فورا إلى المنطقة المحتلة.

الدعم المقدم في مكافحة حرائق الغابات

لاحقًا للطلبات ذات الصلة التي قدمها زعيم طائفة القبارصة الأتراك، السيد مصطفى أكنجي، إلى رئيس حكومة جمهورية قبرص، السيد نيكوس أناستاسيادِس، قدمت الجمهورية في مرتين منفصلتين المساعدة الفورية لمكافحة حرائق الغابات التي اندلعت في المناطق المحتلة. ففي إحداهما، أُرسلت طائرة إطفاء وطائرة هليكوبتر واحدة، وفي الأخرى، أُرسلت ثلاث طائرات إطفاء وطائرة هليكوبتر واحدة.

وكان للدعم الذي قدمته الجمهورية دور محفز في احتواء الحرائق التي كانت خارجة عن السيطرة في ذلك الوقت وإطفائها في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، وفي مناسبة أخرى، طُلبت المساعدة مجددًا مع إعلان الجمهورية استعدادها لإرسال الوسائل اللازمة لمكافحة الحرائق، ولكن في النهاية لم تكن ثمة ضرورة إلى هذا الدعم.

وتقف جمهورية قبرص على أهبة الاستعداد في أي وقت لتقديم أي مساعدة تُعتبر ضرورية، بأي وسيلة متاحة، وبما يتوافق دائما مع قدراتها، عندما تتلقى مرة أخرى طلبات ذات صلة.

القبارصة الأتراك العاملون في المناطق من جمهورية قبرص الخاضعة لسيطرة الحكومة

نظرًا للوضع الاستثنائي الذي تسببت به الجائحة، لم يتمكن أكثر من 1 500 عامل من القبارصة الأتراك من العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جمهورية قبرص، ولذا فقد أُدرجوا ضمن

المستفيدين من خطة وقف العمل التي وضعتها وزارة العمل والرفاه والتأمينات الاجتماعية، والتي خُصِّص لهم من خلالها نظام استحقاقات خاص يغطي ما يصل إلى 60 في المائة من أجورهم الشهرية، فيما يغطي أرباب عملهم النسبة المتبقية البالغة 40 في المائة.

خامسا - اللجان التقنية

في إطار جهودنا الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية تفضي إلى تسوية، قمنا أيضا بتشجيع اللجان التقنية على المحافظة على وتيرة عملها المتزايدة، والمشاركة في أمور منها وضع نهجٍ بنّاء في إجراء مزيد من المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة الـ 21 التي اقترحها رئيس جمهورية قبرص على زعيم القبارصة الأتراك في شباط/فبراير 2019. وفي الوقت نفسه، شاركنا على مستوى المفاوضين في التفكر لإيجاد وسيلة طريقة للتكيف مع الاحتياجات الحالية وتحديد المجالات المحتملة لاتخاذ مبادرات أخرى ممكنة.

وفي حين أننا دأبنا على تبني أعمال اللجان التقنية، أود أن أذكّر بصفة خاصة بالحالات الثلاث التي شارك خلالها رئيس الجمهورية مع زعيم القبارصة الأتراك في أنشطة رئيسية، وهي مؤتمر المعلمين الذي نظمته اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، ومعرض الأعمال الفنية الثمينة والمواد الأرشيفية الذي نظمته اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، واجتماع عقدته اللجنة التقنية المعنية الصحة عشية جائحة كوفيد-19؛ وانتهزنا الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا ومشاركتنا بشكل فعال في ما تقوم به هذه اللجان من أنشطة.

وأود أن أشير أيضا إلى أنه في أعقاب هذه الافتتاحات الناجحة للجمهور الأوسع، التي عُرضت فيها أعمال اللجان التقنية بشكل بارز لتنال تقدير مزيد من الناس وقبولهم، قمتُ بتعيين 12 عضوا جديدا ارتؤيت أهميتهم لزيادة تعزيز عمل اللجان. وكان من المؤسف أنهم لم يتمكنوا بسبب جائحة كوفيد-19 من المساهمة على الفور بالقدر الذي توقعناه جميعًا.

ومن الطبيعي أن يتأثر نشاط اللجان التقنية بعد آذار/مارس بالتدابير المتخذة لحماية السكان بسبب جائحة كوفيد-19. والواقع أن الأعضاء قد قصروا نشاطهم خلال الأسابيع الأولى على ما هو ضروري للغاية. وعندما سمحت لنا الظروف بأن نستأنف العمل جميعًا، قوبلوا بالتشجيع على إعادة تنشيط قنواتهم المعنية بالاتصال والتعاون. وبفضل جهود التيسير أيضا التي اضطلعت بها بعثة المساعي الحميدة، حَثَّت اللجان التقنية خطاها مجددًا نوعًا ما، فبدأت في استكشاف سبل جديدة لمواصلة عملها.

وينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى المشاركة القوية للشباب من خلال استخدام التكنولوجيا. وكان من بين المبادرات التي ينبغي الإشادة بها واستخدامها كأمثلة مبادرة "سفراء شباب التراث" التي عُقدت بالتداول عن بُعد تحت إشراف اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي في نيسان/أبريل وحلقة دراسية شبكية للمعلمين بشأن التحديات في عالم ما بعد كوفيد-19 عُقدت في إطار برنامج "تَخَيَّلْ" تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم في أيار/مايو.

كما نشطت لجان تقنية أخرى، مثل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين التي وجهت الانتباه، في بيان مشترك، إلى تزايد أعداد العنف المنزلي في خضم جائحة كوفيد-19؛ واللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد وريادة الأعمال التي يسّرت "المعاملات غير التلامسية" (تجارة المنتجات في إطار برنامج لا يسمح بالتلامس) بالتعاون مع غرف تجارة القبارصة اليونانيين وغرفة تجارة القبارصة الأتراك.

وتستحق الإشارة بشكل خاص إلى اللجنة التقنية المعنية بالصحة التي كانت حرفيًا في حالة طوارئ مستمرة حتى قبل بلوغ الجائحة ذروتها، وكانت قد أبقت على اتصالاتها اليومية من أجل تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والاستجابة، بطريقة كفؤة، للطلبات المستمرة بتوفير الأدوية واللوازم الطبية لطائفة القبارصة الأتراك وتيسير توفير العلاج للمرضى بشكل مستمر. وحالما يسمح الوضع، تَقَرّر أيضا عقد اجتماعات إلكترونية لتوفير منبر للخبراء لتبادل المعلومات والآراء الأساسية بشأن إدارة الوباء والدروس المستفادة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جمهورية قبرص تبرعت، في سياق تمكين عمل اللجان التقنية، بمبلغ 000 750 يورو للجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي من أجل دعم مزيد من أعمال التجديد والترميم للمواقع التراثية المحمية في جميع أنحاء الجزيرة. وفي الواقع، وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 حتى أيار/مايو 2020 أُنجزت 8 من أعمال الترميم وبدأ 13 عملا آخر منها في جميع أنحاء الجزيرة.

ولا شك في أن الأولوية لا تزال قائمة في الوقت الحاضر لإرساء الظروف التي تسمح بالعودة التدريجية إلى ما كان عليه الوضع قبل كوفيد-19. وسنواصل، في هذا الاتجاه، تشجيع ودعم اللجان التقنية لتمكينها من الإسهام بشكل هام وملموس.

سادسا - إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

ظهرت فكرة إنشاء هذه الآلية من الحاجة إلى استكشاف التدابير التي يمكن أن تسهم في التصدي للانتهاكات المتزايدة والمقلقة للغاية للوضع العسكري القائم التي ترتكبها قوات الاحتلال التركية، في مختلف المواقع الحساسة على طول خط وقف إطلاق النار الخاص بها وخارجها، ولا سيما منذ بداية عام 2019، ومواصلة تركيا أنشطتها الاستفزازية غير المشروعة في بحر قبرص، والتهديدات المتعلقة بفتح منطقة فاروشا المسورة الواقعة تحت الاحتلال العسكري التركي، وكذلك من خلال العوائق والقيود الإضافية التي فرضها نظام الاحتلال التركي على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

ولا بد أيضاً من عدم إغفال الدور الشامل الذي لا يمكن التنبؤ به والمزعزع للاستقرار الذي تلعبه تركيا في المنطقة الأوسع والتداعيات السلبية لهذا السلوك في المرحلة الحالية. ولذلك، من الضروري تناول المسألة بحس عملي ومع الإدراك أن السلوك العدواني المذكور أعلاه المرتكب باسم تركيا لن يُعكس ما لم يدحضه المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشدة وحزم.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على وجوب اتخاذ موقف أكثر حسمًا وفعالية بالنيابة عن قوة الأمم المتحدة من شأنه أن يردع بفعالية استفزازات جيش الاحتلال التركي عبر المنطقة العازلة.

وفي ظل هذه الخلفية، ولاحقًا لدعوة مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2483 (تموز/يوليه 2019)، قدمت حكومة جمهورية قبرص اقتراحها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة وجهها وزير الخارجية مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعربت فيها عن استعدادها لمناقشة إنشاء آلية للاتصالات المباشرة على المستوى العسكري بين الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، أي القوات المتناظرة، تضم قادتهما، وكذلك قائد قوة الأمم المتحدة، كطرف تيسيري، وفقا لولاية القوة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 186 المؤرخ 4 آذار/مارس 1964.

وبالنظر إلى ما تقدم، أود أن أبلغكم وأؤكد لكم أننا على استعداد للعمل مع قوة الأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة.

وأود أن أؤكد مجددًا، فيما يتصل بما ذكر أعلاه، أن الأفكار التي تدعو إلى إنشاء آليات لتسوية طائفة واسعة من المسائل مشفوعة بإشارات مستفيضة تدعو إلى التعاون بين ”الجانبين“ تأتي بنتائج عكسية ولا تؤدي سوى إلى انحراف الجهود بعيدا عن الهدف الأساسي المتمثل في إعادة التوحيد. وهذه الأفكار، بالاقتران مع إحياء مفهوم الاتصالات غير المقبول على الإطلاق مع الكيان الانفصالي ”دون المساس بالاعتراف“، لا تؤدي سوى إلى تعزيز تطبيع الوضع الراهن وبالتالي تكريس تقسيم قبرص.

وتعكس تلك الأفكار أيضا نزعة الابتعاد عن الالتزام بتسوية المشكلة القبرصية على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتحايل على قراري المجلس الأساسيين 541 (1984) و 550 (1984)، وتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة قائمة بين الطائفتين، لا على طبيعتها الحقيقية وهي أنها مشكلة دولية نجمت عن غزو أجنبي واحتلال عسكري من جانب تركيا.

ويتعارض هذا النهج أيضا مع مهمة قوة الأمم المتحدة، لأنه يتناقض مع جوهر ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 186 (1964) وقرارات المجلس اللاحقة، في حين أنه لا يوفر أدنى درجة من الدعم للجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات.

المرفق الثاني

إحاطة مقدّمة من الجانب القبرصي التركي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2506 المؤرّخ 30 كانون الثاني/يناير 2020

دعا مجلس الأمن في قراره 2506 المؤرّخ 30 كانون الثاني/يناير 2020 زعيمي الطائفتين في قبرص إلى موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرتين 5 و 6، وذلك بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة.

وهذه الفترة بالذات، التي طُلب منا تقديم إحاطات خطية عنها، بصفتنا الزعيمين، كانت فترة استثنائية وعصيبة للبشرية جمعاء بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. فقد واجهت البشرية لأول مرة في التاريخ مرض فيروس كورونا الذي أثّر بشكل تصاعدي على الصحة العامة في جميع أنحاء العالم وأدّى إلى خسائر فادحة في الأرواح، وكانت هذه المواجهة اختبارا صعبا لشعوب عالم معولم أصبح اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ولذلك، كان من الغريب أن نشهد في عصر العولمة والترابط اضطرار البلدان إلى إغلاق حدودها داخليا والدخول في عمليات إغلاق على نطاق البلد في محاولة لاحتواء الجائحة وحماية أرواح مواطنيها. ولأن حياة البشر كانت على المحك، فقد هيمنت شؤون الصحة العامة بطبيعة الحال على الأعمال اليومية للسكان وطريقة عيشهم في كل جانب من جوانب الحياة.

ومنذ الأيام الأولى لتفشي كوفيد-19، عملنا، نحن الجانب القبرصي التركي، بأقصى قدر من المثابرة والمسؤولية لمضافرة الجهود واتخاذ إجراءات محددة الأهداف ولتحسين قدرتنا المشتركة في التصدي لهذا التهديد المشترك مع نظرائنا القبارصة اليونانيين. وإدراكا مني لحقيقة أن فيروس كورونا الجديد لا يعترف بأي حدود، ولضرورة مزيد من الحوار والتعاون بين طائفتينا في هذه الأوقات العصيبة، بادرتُ في المراحل الأولى من تفشي الجائحة إلى الطلب من نظيري، السيد نيكوس أناستاسيادس، دعوة اللجنة التقنية المعنية بالصحة المشتركة بين الطائفتين من أجل التصدي بصورة مشتركة للأزمة الناشئة. ومن ثم، وفي 3 شباط/فبراير 2020، وخلال الاجتماع الأول الذي عُقد تحت قيادتنا وتحت رعاية الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص، "أحاطت اللجنة علما بأن الجانبين قد اتخذا جميع الاحتياطات اللازمة وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك الفحص" و "وافقا على البقاء على اتصال وثيق وعلى تبادل المعلومات بين الطائفتين وتقديم المساعدة عند الاقتضاء".

وفي الفترة التي تلت ذلك، واصلت التأكيد على دعوتي إلى مزيد من الحوار والتعاون، لا سيما في أعقاب القرار الانفرادي المفاجئ الذي اتخذه الجانب القبرصي اليوناني في 28 شباط/فبراير 2020 بإغلاق أربع معابر، رغم عدم الإبلاغ عن أي إصابة بكوفيد-19 على جانبي الجزيرة. وفي رسالتي الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 5 آذار/مارس 2020، أبرزت ضرورة قيام تعاون على نطاق الجزيرة بما يؤدي إلى اعتماد تدابير مشتركة بين الجانبين، وأعربت عن استعدادي للتعاون من أجل الحد من الحواجز القائمة أمام الاتصال بين الطائفتين، وأكّدت أهمية الاتصال الفعال في التخفيف من حدة المخاطر وبناء الثقة بين الطائفتين، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره الأخير المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2020. وعلاوة على ذلك، أكّدت مرة أخرى في رسالة أخرى موجهة إلى الأمين العام مؤرخة 28 آذار/مارس 2020 التزامي واستعدادي للتعاون من أجل التركيز مع نظرائنا القبارصة اليونانيين على

"المعركة الحقيقية من أجل حياتنا"، على نحو ما ذكر الأمين العام بحق في مناشدته من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والتصدي معا للمخاطر والتهديدات الناجمة عن تفشي الجائحة.

وفي محاولة للتخفيف من العبء الذي ألقته جائحة كوفيد-19 على قطاعنا الصحي وعلى القطاعات المتضررة اقتصاديا واجتماعيا في الجانب القبرصي التركي، وجّهت رسائل إلى رؤساء المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في 27 آذار/مارس 2020، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 28 آذار/مارس 2020، طلبا للمساعدة التقنية والمالية. وكذلك وجّهت رسالة إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 23 نيسان/أبريل 2020، أعربت فيها عن حقيقة أنه رغم العزلة المفروضة على الشعب القبرصي التركي فإنه ليس في مأمن من كوفيد-19، شأنه شأن سائر العالم، وهو أمر لا يمكن معالجته إلا ببذل جهود مشتركة، وإننا مستعدون للتعاون مع المنظمة. وغني عن القول إنني أرى أنه من الضروري إجراء هذه الاتصالات بغية الإسهام في تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الطائفة القبرصية التركية، للحؤول دون حدوث مزيد من التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين الجانبين، ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التسوية الشاملة لمشكلة قبرص.

وخلال هذه الفترة، تبادلنا أيضا، نحن الزعيمين، المكالمات الهاتفية كلما اقتضى الأمر، وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالصحة اجتماعات من خلال التداول بالفيديو حسب الاقتضاء، لتبادل المعلومات ومعالجة المسائل الفردية العاجلة على أساس كل حالة على حدة. وبالتالي، أتاح الحوار الذي جرى بيننا خلال الجائحة أن يتصدى الجانبان معا لكارثة بيئية وقعت عندما اندلع حريق غابات واسع النطاق في نقاط متعددة في الشمال في 17 أيار/مايو 2020. وبناء على طلبي، وإلى جانب تركيا، سارع الجانب القبرصي اليوناني، بقيادة السيد أناستاسيادس، إلى المساعدة بإرسال طائرة إطفاء وطائرة هليكوبتر، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في تاريخنا الطويل. وحصل هذا التعاون والتضامن مرة أخرى في 5 حزيران/يونيه 2020 بناء على طلبنا، فأرسل الجانب القبرصي اليوناني ثلاث طائرات إطفاء وطائرة هليكوبتر.

وفي 21 أيار/مايو 2020، أجريت مكالمة هاتفية أخرى مع نظيري وتوصلنا إلى تفاهم من حيث المبدأ بشأن الرفع التدريجي للقيود عند المعابر. وفي هذا الصدد، ناقشنا كخطوة أولى عبور القبارصة الأتراك الذين يعملون ويدرسون ويتلقون العلاج الطبي في الجانب القبرصي اليوناني، والعمال القبارصة الأتراك المقيمين في بيلا وكذلك القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين بصفة دائمة في الجانب القبرصي التركي، شريطة استيفائهم بعض الشروط والمتطلبات اللازمة. وبصفتي زعيم الجانب القبرصي التركي، فإنني أؤيد بقوة اتباع نهج تدريجي ومنسق من أجل رفع القيود عند المعابر بصفة عامة، ما دامت الحالة الوبائية تسمح بذلك. ووافق أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالصحة أيضا على البقاء على اتصال وثيق، ومواصلة تبادل المعلومات بين الطائفتين في التصدي لكوفيد-19 واستكشاف أفكار لرفع القيود تدريجيا على المعابر.

وبصورة عامة، وددت فعلا أن نتمكن من القيام بالمزيد، من قبل الجانبين، خلال فترة الاختبار هذه بإقامة حوار مستدام في سبيل التعاون من أجل مكافحة الجائحة معا، وكذلك التخطيط والإعداد للخطوات التالية الرامية إلى تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة. وعوضا عن الاكتفاء بتلبية الطلبات في الظروف الحرجة أو في الأوقات الحرجة فحسب، أرى أنه من الضروري بناء الثقة بين الطائفتين وتعزيز آفاق التوصل إلى تسوية شاملة حتى يتمكّن الجانبان من كسر المحرمات القائمة منذ أمد طويل وفتح قنوات للتعاون الفعال

بشـــأن مختلف المســـائل ذات الأهمية على مســـتوى الجزيرة، مثل حماية البيئة ومنع الجريمة مثلما دعا إليه مجلس الأمن في قراره الأخير المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2020.

آليات الاتصال المباشر من أجل التعاون الفعال

أود أن أعيد التأكيد على استعداد الجانب القبرصي التركي لتحسين وتعزيز التعاون الفعال والمباشر بين الجانبين وكذلك الطائفتين بشـــأن جميع الجوانب، بهدف المســـاعدة على تخفيف حدة المشـــاكل العملية الناشـــئة عن الوضـــع الراهن ومعالجة المســـائل على نطاق الجزيرة بكاملها. وفي هذا الصـــدد، عمل الجانب القبرصـــي التركي بتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة من أجل إضـــفاء طابع رســـمي على ترتيب مخصـــص لتيسـير تسـليم رعايا البلدان الثالثة المطلوبين في دعاوى جنائية من أي من الجانبين من خلال اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وهي لجنة قائمة بالفعل. وقد توصّل الجانب القبرصي التركي إلى مستوى معين من التفاهم بشـأن طرائق التسـليم في المنطقة العازلة، بتيسـير من قوة الأمم المتحدة. وبمجرد أن يعطي الجانب القبرصي اليوناني موافقته على ذلك، ستشكّل الطرائق الرسمية مثالا آخر على ما يُبذل بشأن المسائل الجنائية من جهود تسـفر عن نتائج ملموسـة، وهي، في هذه الحالة، تسـليم الأفراد المعنيين في أجواء سـلسـة ومأمونة وسرِّية.

وما فتئ الجانب القبرصـــي التركي يعمل أيضـــا مع قوة الأمم المتحدة على إنشـــاء آليات أخرى، بما في ذلك على المســـتوى العســـكري، ويبلغ عن آراءه بشـــأن ما يمكن تنفيذه عمليا للمســـاعدة في معالجة المســـائل التي تهم جميع القبارصـــة في الجزيرة برمتها. وفي هذا الســـياق، نرحب بالمبادرة التي اتخذتها قوة الأمم المتحدة لحفظ الســـلام في قبرص، وتقديمها اقتراحا لينظر فيه الجانبان بشـــأن إنشـــاء آلية للاتصـــال المباشر على المستوى العسكري في قبرص.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لكي يدخل الجانبان في اتصـــال وحوار فعالين بشـــأن مسـألة اسـتغلال الهيدروكربونات بهدف إنشـاء منطقة للتعاون والتكافل تكون حافزا قويا لإيجاد تسـوية شـاملة في قبرص وتحقيق الاسـتقرار وإحلال السـلام في شـرق البحر الأبيض المتوسـط. وفي هذا السـياق، أود أن أدعو نظيري إلى إعادة النظر في اقتراح الجانب القبرصـي التركي المؤرخ 13 تموز/يوليه 2019 بشـأن هذه المسـألة، في محاولة أخرى لتجنب مزيد من التصـعيد أو نزع فتيل التوتر كما دعا إليه مجلس الأمن أيضـا. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب القبرصي التركي قد عرض في اقتراحه إنشاء لجنة مشتركة، بتيسير من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بصـــفته مراقبا، ويُعهد إليها بالتخطيط لأنشـــطة اســـتغلال الهيدروكربونات في المسـتقبل والبت في هذه الأنشـطة وتنفيذها، بما في ذلك إبرام اتفاق بشـأن النسـب المئوية لتقاسـم الإيرادات المتأتية من اســـتكشـــاف وإنتاج الموارد البحرية بالجزيرة من النفط والغاز. وبدون الطعن في التراخيص التي صدرت فعلا، يمتنع الجانبان عن إصدار التراخيص والتصاريح لأنشطة الاستكشاف والاستغلال في المناطق الخاضـــعة لولايات بحرية متداخلة وذلك بهدف تهدئة التوتر في المنطقة. وحتى هذا التاريخ، ما زلت مقتنعا أن هذا الاقتراح، الذي لا يزال مطروحا على الطاولة، ينطوي على إمكانية تحريك التعاون الفعال ليس بين الجانبين فحســـب، بل على نطاق أوســـع، وإيجاد ترابط بين الأطراف المتنازعة في شـــرق البحر الأبيض المتوسط وخارجه.

الاتصال والتعاون من خلال اللجان التقنية

بوصفنا الجانب القبرصي التركي فإننا نولي أهمية قصوى لفعالية أداء اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين بحكم أنها أُنشئت لتيسير التعاون بين الجانبين بهدف تعزيز الاتصالات بين الطائفتين وتحسين حياة الناس اليومية. ولدي اعتقاد راسخ منذ أمد بعيد بأنه يتعين تمكين اللجان التقنية أكثر من ذلك لزيادة الإسهام في الحوار والتعاون بين الطائفتين وكذلك بين الجانبين.

وعلى الرغم من أن أعمال اللجان التقنية قد أعاقتها أيضا جائحة كوفيد-19، فقد دأبتُ على حثّ الأعضاء القبارصة الأتراك في اللجان التقنية على التواصل مع نظرائهم من أجل تحقيق أفضل ما في وسعهم لكي تتمكن الطائفتان من تلبية احتياجات بعضهما البعض ومواجهة التحديات التي تعترضهما. وفي هذا الصدد، ظل أعضاء اللجان التقنية من كلا الجانبين على اتصال وعدّلوا أعمالهم وفقا للظروف القائمة التي ولّدتها الجائحة.

وإلى جانب المسائل الملحة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة العمل على مشروع، كان قد بدأ العمل فيه بناء على اقتراح من الجانب القبرصي التركي، لمواجهة الخطر الذي يشكله البعوض. ومن الضروري أن تتعاون اللجنة التقنية بفعالية بشأن هذه المسألة لأن التعاون المشترك هو السبيل الوحيد لمكافحة المخاطر التي يشكلها البعوض على نطاق الجزيرة.

وفي اليوم الذي قمتُ فيه مع نظيري السيد أناستاسيادس بدعوة اللجنة التقنية المعنية بالصحة المشتركة بين الطائفتين إلى الاجتماع في 3 شباط/فبراير 2020، قمنا أيضا بافتتاح رسمي لمعرض ضمّ لوحات لفنانين قبارصة يونانيين إلى جانب تسجيلات بصرية وصوتية لفنانين قبارصة أتراك تم تبادلها بين الجانبين في 3 أيلول/سبتمبر 2019 في قصر ليدرا بتوجيه من اللجنة التقنية المعنية بالثقافة. وتجدر الإشارة إلى أنني قد نقلتُ، كبادرة حسن نية، قرار الجانب القبرصي التركي بإعادة لوحات لفنانين قبارصة يونانيين ظلّت تحت حماية الجانب القبرصي التركي منذ عام 1974، وقد ردّ الزعيم القبرصي اليوناني بالمثل فيما يتعلق بتسجيلات بصرية وصوتية لفنانين قبارصة أتراك كانت موجودة في محفوظات مؤسسة CyBC، وتعود إلى فترة ما قبل 1963. وعلاوة على ذلك، أعدّت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة كتالوجا للوحات والتسجيلات قدّمتها أيضا إلى الزعيمين. ومع الأخذ في الحسبان أن الثقافة توحّد الناس، يسرني أن ألاحظ أن أعمال اللجنة نصا وروحا تخدم هذا الغرض على نحو جيد.

وقد نشطت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة أثناء الجائحة، وواصلت عقد اجتماعاتها على الإنترنت بانتظام لتعزيز جهودها في إنشاء شبكة للاتصال والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة في مجال البيئة في قبرص. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل اللجنة على إنشاء منصة إلكترونية تجمع جميع أصحاب المصلحة ويتبادل من خلالها الخبراء البيئيون من كلتا الطائفتين الخبرات والمعلومات بهدف تحديد الاحتياجات البيئية الرئيسية والعمل معا على تلبيتها. وخططت اللجنة أيضا لتنظيم 12 زيارة ميدانية في 6 مجالات مواضيعية، بالتعاون مع مستشارين تقنيين رئيسيين وخبراء بيئيين من الطائفتين، من أجل تقييم بعض القضايا البيئية وإعداد تقارير ميدانية ووضع خطط عمل وتوصيات في مجال السياسات العامة تتناول الاحتياجات البيئية في المجالات ذات الأولوية. وهذه المجالات المواضيعية هي: التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة، وإدارة موارد المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والتعدين والمحاجر، ونوعية الهواء.

وكانت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم واحدة من اللجان العاملة النشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم جائحة كوفيد-19. وإنني أثمّن حقا زيادة تمكين هذه اللجنة التي لها أهميةٌ خاصة بالنسبة للجانب القبرصي التركي لأنها تسعى إلى تعزيز التثقيف في مجال السلام في جميع أنحاء الجزيرة باعتباره حجر الزاوية في بناء الثقة والمصالحة بين الطائفتين. وكانت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم إحدى اللجان التقنية الثلاث، إلى جانب اللجنة التقنية المعنية بالثقافة واللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، التي أُنشئت بناء على اقتراحي بغرض تعزيز التعاون بين الطائفتين بشأن مختلف المواضيع الهامة. وبالتالي، وخلال الحدث الذي عُقد في المنطقة العازلة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 حول "القيادة التحويلية من أجل السلام"، بحضور كلا الزعيمين، أتيحت لي الفرصة لتسليط الضوء على أهمية التعليم في غرس ثقافة السلام في قبرص.

وأكملت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم بنجاح برنامج "تخيّل" للعام الدراسي 2019-2020 في 28 مايو 2020، والذي جرى تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم ونفّذته جمعية الحوار والبحث التاريخي ومركز Home for Cooperation بدعم من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. واستهدف البرنامج المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والمهنية وتمكن من جمع 1 258 طالبا و 162 معلما من المدارس القبرصية التركية والقبرصية اليونانية من جميع أنحاء قبرص خلال العام الدراسي 2019-2020، وعزّز ثقافة السلام واللاعنف.

وبسبب الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، كان لا بد من تأجيل الجزء المتوخى من دورات تدريب المعلمين في برنامج "تخيّل" إلى بداية العام الدراسي المقبل. ومع ذلك، تمكنت اللجنة من عقد ندوة عبر الإنترنت بعنوان "كوفيد-19 تغير عالمنا - ما هي استجابتنا كمعلمين؟" شارك فيها 34 معلما من الجانبين في 28 أيار/مايو 2020، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية الألمانية Gesicht Zeigen!

وأود أن أذكّر بالتزام الجانب القبرصي التركي بمواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، وباستعداده لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017 ومعالجة معيقات السلام التي تتضمنها المواد المدرسية، ومن بينها الكتب المدرسية، على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن المتتالية.

ومن خلال مشروع جديد يسمى "Edu-bites"، يُتوخى أيضا أن تُنشر خطط للدروس على الإنترنت في موقع شبكي ثلاثي اللغات يعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم المناهض للعنصرية والتثقيف في مجال السلام، فضلا عن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي يستهدف الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 سنة. ونحن، باعتبارنا الجانب القبرصي التركي، متحمسون لرؤية تطور المشروع مع توفّر أول حزمة من موارده التعليمية على الإنترنت التي المقرر نشرها في آب/أغسطس 2020، نظرا لأهمية تعليم الأطفال والشباب في إشاعة ثقافة السلام، بدءا من الآن، سواء بالنسبة لآفاق التسوية الشاملة أو لاتحاد مستقبلي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت أنشطة اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أيضا من جراء تفشي جائحة كوفيد-19، حيث أُوقفت جميع أعمال البناء على جانبي الجزيرة. ولذلك، كان على اللجنة أن توقف جميع أعمالها في مواقع التراث الثقافي. ومع ذلك، يسرني أن أشدّد على أن اللجنة قد تكيّفت بسرعة مع الوضع الطبيعي الجديد الذي فرضته الجائحة، وواصلت اجتماعاتها الأسبوعية المنتظمة عن طريق عقد المؤتمرات من خلال التداول بالفيديو. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، واصلت اللجنة إعداد تصاميم

ومناقصـــــات جديدة، وأطلقت مناقصـــــات جديدة لإنشــــاء مقبرتين وللمرحلة الثانية من أعمال حفظ دير أبوستولوس أندرياس. وأخيرا، نظّمت اللجنة عرضا على الإنترنت لــــ 40 سفيرا من سفراء شباب التراث من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين سيكونون صوت الشباب في اللجنة.

وعلاوة على ذلك، أرى من الضـروري الإشـارة على وجه التحديد إلى أنشـطة اللجنة التقنية المعنية بالمسـاواة بين الجنسـين، حيث أن أوجه عدم المسـاواة القائمة من قبل، وبخاصـة العنف المنزلي، قد تعمقت أكثر في جميع أنحاء العالم منذ تفشـــي جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصــــدد، قامت اللجنة التقنية المعنية بالمســاواة بين الجنســين، بناء على دعوة من أعضــائها القبارصــة الأتراك، بإعداد ونشــر بيان في الوقت المناسب بشأن الآثار الجنسانية للأزمة الصحية السائدة في 6 أيار/مايو 2020، وقد عقدت اجتماعا على الإنترنت في 13 أيار/مايو 2020 لمعالجة هذه المسألة الهيكلية.

ورغم أن أعمال اللجان التقنية الأخرى ليســت بادية للعيان، فقد واصــلت عملها يوميا خلال هذه الفترة لمعالجة بعض المشاكل الناشئة. فعلى سبيل المثال، عالجت اللجنة التقنية المعنية بالاتصالات السلكية والبث الإذاعي مشكلة التداخل اللاسلكي.

وظلّ أعضــاء اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمســائل الجنائية على اتصــال أيضــا، وعملوا على بعض المســائل المتصــلة بالمفقودين. وعلاوة على ذلك، وضــعت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، مشروعا تثقيفيا مشتركا هاما جدا بشأن "التسلط على الإنترنت".

وفي أعقاب هجمات المتطرفين والتحرريين التي شُنّت مؤخرا على المسجدين في الجانب القبرصي اليوناني، مسجد كوبرولو حاجي إبراهيم آغا في ليماسول ومسجد توزلا في لارنكا، أرى أنه من الضروري أن تواصــل جميع اللجان التقنية تعزيز أنشـطتها والرد بقوة أكبر على هذه الهجمات ضـد تراثنا الثقافي وتاريخنا المشترك وقيمنا المشتركة بأقوى الوسائل بهدف تعزيز التسامح والتنوع والمصالحة وتعزيز آفاق وجود جزيرة موحدة متكاملة تماما من خلال توفير الاستقرار والسلام لجميع سكانها.

أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين

توقفت أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين أيضــا بســبب جائحة كوفيد-19. ولكن أعضــاء اللجنة استأنفوا اجتماعاتهم الأسبوعية على الإنترنت، بعد 27 آذار/مارس 2020، وواصلت أفرقة التحقيق أعمالها الأرشــيفية لتحديد أماكن دفن محتملة تكون جاهزة للبدء بالحفر فيها عند اســتئناف الأفرقة المشــتركة بين الطائفتين أنشطتها. ولا يزال ما تبقّى من أعمال اللجنة معلّقا بسبب تفشي الجائحة، حيث لا تستطيع الأفرقة المشتركة بين الطائفتين العمل على الأرض.

جهود التسوية وسبل المضي قدما

تجدر الإشارة إلى أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص قد وصلت إلى طريق مســدود نتيجة لاختتام المؤتمر المعني بقبرص المعقود في كران - مونتانا في تموز/يوليه 2017 من دون التوصــل إلى نتيجة. ومع ذلك، وخلال فترة الســنتين ونصــف الســنة التي تلت كران - مونتانا، ظلّ الجانب القبرصــي التركي ثابتا في موقفه المؤيد لحل يســتند إلى المعايير التي وضــعتها الأمم المتحدة ودعا إلى الحفاظ على مجموعة الأعمال التي جمعتها الأمم المتحدة بعد عقود طويلة من المفاوضات بشأن مشكلة قبرص كحل للتوصل إلى تسوية بين الجانبين.

ورغم كل النكسات التي حصلت فيما يخص الأساس الذي أُرسي للحل في قبرص ورغم التراجع عن تقارب وجهات النظر الذي كان قد تحقق بصورة مشتركة خلال تلك الفترة، فإن استمرار مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وتعيينه واحدة من كبار موظفي الأمم المتحدة، السيدة جين هول لوت، ومشاوراتنا اللاحقة بشأن إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي نحو مفاوضات مجدية تفضي إلى تسوية في المستقبل المنظور، وأخيرا، دعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع ثلاثي غير رسمي مع الزعيمين، كلها عوامل أفضت إلى انعقاد اجتماع برلين، في ألمانيا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وفي برلين، قمنا، كزعيمين تحت رعاية الأمين العام، بتقييم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص، وأكدنا من جديد التزامنا وعزمنا على تحقيق تسوية تقوم على أساس اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك ما ورد في الفقرة 4 من منطوق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 716 (1991). وأقررنا أن الأمور ستكون مختلفة هذه المرة، يدفعها شعور باستعجال الحالة واتفقا أيضا على أن تحقيق تسوية شاملة ودائمة لمشكلة قبرص في أفق منظور له أهمية قصوى بالنسبة لرفاه الطائفتين في المستقبل، وأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وأكدنا من جديد التزامنا بالإعلان المشترك الصادر في 11 شباط/فبراير 2014، وبأوجه التقارب السابقة وإطار النقاط الست الذي عُرض في 30 حزيران/يونيه 2017 بهدف التوصل إلى اتفاق استراتيجي يمهد الطريق للتوصل إلى تسوية شاملة. ونتيجة لذلك، وافق الأمين العام على توسيع نطاق جهوده الرامية إلى وضع إطار مرجعي يكون منطلقا توافقيا نحو مفاوضات مرحلية ومجدية وموجهة نحو تحقيق النتائج في أقرب فرصة ممكنة، والتزم بأن يستكشف مع الزعيمين ومع ممثلي الدول الضامنة إمكانية عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في مرحلة مناسبة.

والنتيجة التي تم التوصل إليها في برلين أزالت الالتباس الذي هيمن على جهودنا في التوصل إلى حل لمشكلة قبرص وفتحت آفاق الطريق أمام المستقبل في تصميم عملية منظمة بشكل سليم وموجهة نحو تحقيق النتائج. ومن ثم، رحّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضا بانخراطنا في عملية برلين في قراره الأخير المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2020. وتمشيا مع دعوة مجلس الأمن في القرار نفسه، أود أن أؤكد من جديد أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بنتائج اجتماع برلين والتوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التفاعل بحيوية، وانطلاقا من الوعي باستعجال الحالة، مع الأمين العام والسيدة جين هول لوت، إحدى كبار موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن الجانب القبرصي التركي على استعداد، كما أعرب عن ذلك باستمرار، لعقد الاجتماعات غير الرسمية لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة التي سيدعو إليها الأمين العام عندما يحين الوقت.